S/PV.7244

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٢٤٤**

الثلاثاء، ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيدة أوه جون
	رواندا	السيد ندوهونغيرهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	نيجيريا	السيد ساركي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

حماية المدنيين في النزاعات المسلحة

اليوم العالمي للعمل الإنساني

رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2014/571)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

حماية المدنيين في النزاعات المسلحة

اليوم العالمي للعمل الإنساني

رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2014/571)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد بيتر موريير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والسيد مسعود كاروخيل، المدير والشريك المؤسس لمكتب الاتصال.

وباسم المجلس، أرحب بالسيد ماورير الذي يشارك في جلسة اليوم عبر تقنية التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/571، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهمية بشأن البند قيد النظر.

وأود الترحيب بنائب الأمين العام، معالي السيد يان إلياسون، وأعطيه الآن الكلمة.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن على هذه المبادرة للاحتفال باليوم العالمي للعمل الإنساني بعقد جلسة بشأن حماية العاملين في المجال الإنساني. هذا الموضوع بالغ الأهمية من أجل رفع مستوى الوعي والعمل من أجل تحسين استجابتنا لمن يقعوا في براثن النزاعات والكوارث.

يحيي اليوم العالمي للعمل الإنساني ذكرى تفجير مكاتب الأمم المتحدة في فندق القناة ببغداد في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وهو مكرس لإحياء ذكرى كل الموظفين والشركاء الذين جادوا بأرواحهم أثناء تأدية واجبهم في مجال الواجب الإنساني. ومنذ ذلك الحين، شهدنا مآسي مروعة وأعمالا إرهابية ضد موظفي الأمم المتحدة ومبانيها في أماكن مثل الجزائر ونيجيريا والصومال وأفغانستان. ولا تزال الحوادث المروعة حاضرة في أذهاننا.

أما العاملين في المجال الإنساني من الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية فيكرسون حياتهم لمساعدة ملايين من النساء والأطفال والرجال المتأثرين بالنزاعات والكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم. ويخاطرون أيّما مخاطرة بالعمل في بعض أشد الأماكن خطورة لمساعدة الأشخاص الذين هم في حاجة ماسةإليها.

ومع ذلك تتعرض سلامتهم في كثير من الأحيان للخطر بأكثر الأساليب خسة: عن طريق التهديدات، والهجمات، واستخدام أساليب الحرب غير القانونية التي تعرض الأرواح للخطر أو تضر بالبنى التحتية اللازمة لتقديم المساعدة. هذه الأعمال هي جزء من صورة المعاملة الوحشية التي نشهدها في العالم اليوم. وغالبا ما تتجاهل الأطراف في النزاعات القانون الدولي الإنساني وتستهدف المدنيين من أجل تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية.

وهي تستخدم العقاب الجماعي. وتحرّض على أعمال العنف العرقية. وتعيق إيصال المساعدات الإنسانية. وتهاجم

العاملين في المجال الإنساني. إن ما يمثّله ذلك ليس أقل من عجز للإنسانية. والمؤسف أن هذا الاتجاه يزداد سوءا، بدلا من أن يزداد تحسنا.

لقد اختُطف في العام الماضي المزيد من العاملين في المجال الإنساني، أو أصيبوا بجراح خطيرة أو لقوا مصرعهم أكثر من ذي قبل: أُفيدَ عن مصرع ١٥٥ شخصا، وجرح ١٧١ شخصا، وخطف ١٣٤ شخصا. وهذا يمثّل زيادة عن عام ٢٠١٢ نسبتها ٦٦ في المائة. وحتى الآن في عام ٢٠١٤، لقي ٧٩ من عمال الإغاثة الإنسانية مصرعهم، وجُرح ٣٣ شخصا، واختُطف ٥٠ شخصا، وفقا للأرقام الأولية المتاحة في هذه المرحلة. ففي الصومال وحده، أختُطف ما يزيد على اثني عشر من موظفي المساعدة الإنسانية أو احتُجزوا خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤. وفي الأسابيع الأخيرة، قُتل العديد من عمال الإغاثة الإنسانية في جنوب السودان وغزة.

إن التداعيات المترتبة على تلك الجرائم لا يشعر بها العاملون في المجال الإنساني وأفراد أسرهم فحسب، وإنما أيضا ملايين الناس الذين لا يمكن الوصول إليهم عندما تتعرض المساعدات للتخريب بسبب أعمال العنف. ومَن يشعر بها هم الأطفال الذين لا يحصلون على التلقيح. ويشعر بها المرضى والجرحى الذين لا ينالون العلاج. ويشعر بها الذين أُجبروا على ترك ديارهم، وتُركوا دون مأوى.

في السنوات الأخيرة، وقعت معظم الحوادث في ستة بلدان هي: أفغانستان، باكستان، الصومال، السودان، جنوب السودان والجمهورية العربية السورية. والأغلبية الساحقة من الضحايا هم موظفو المساعدات الإنسانية الوطنيون الذين يعملون على إنقاذ حياة الناس من أبناء جلدتهم.

وبينما نشعر بالحزن إزاء تلك الخسائر ونستذكر محنة العديد من الجرحى أو المخطوفين، يجب ألاّ نتقبّل هذه النتائج باعتبارها تكلفة لا بد منها للعمل في بيئات محفوفة بالمخاطر. إن مسؤوليتنا المشتركة هي القيام بكل ما في وسعنا لتوفير السلامة للعاملين في الأنشطة الإنسانية والحيّز الذي يحتاجون إليه، بغية القيام بأعمالهم المنقذة للأرواح.

ومن الضروري عدم تسييس العمل الإنساني، والتمييز بشكل واضح بين الجهات الفاعلة الإنسانية أو الجهات الفاعلة السياسية أو العسكرية. وهذا التمييز مهم، حتى عندما يكون الهدف العسكري هو توفير الحماية للمدنيين. وإذا أصبحت هذه الخطوط غير واضحة المعالم، فيمكن أن تتغير بسرعة وبشكل جذري التصورات لدى المنظمات الإنسانية، وتتعرّض من ثمّ لأعمال العنف. لهذا السبب، يجب على الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية أن تحترم حاجة الجهات الإنسانية الفاعلة إلى القيام بعملها بطريقة غير منحازة ومحايدة ومستقلة. والحوار بشأن كيفية الحفاظ على هذا التمييز أو التوازن هو مسعى متواصل.

إن إساءة استخدام العمل الإنساني لأغراض سياسية وعسكرية وأمنية أمر خطير. فمن شأن ذلك أن يعرّض سلامة العمليات الإنسانية للخطر، ويمكنه أن يعرّض أرواح العاملين في المجال الإنساني ومساعديهم لخطر شديد. واحترام المبادئ الإنسانية المتمثلة في النزاهة والحياد والاستقلال حاسم الأهمية من أجل أن تتقبّلها أطراف الصراع والمجتمعات المحلية المتضررة. ويجب أن يشمل ذلك الحفاظ على قدرة العاملين في المجال الإنساني على الانخراط في العمل مع جميع أطراف الصراع. وهذا الانخراط يخدم أغراضا إنسانية. وأريد أن أشدد على أنه لا يمنح المركز القانوني أو الشرعية السياسية للجماعات غير التابعة للدولة. وفي هذا المجال، حيث يكون العمل الإنساني مطلوبا بإلحاح في حالات الصراع، ثمة دور واضح يتعين على مجلس الأمن أن يقوم به. لهذا السبب، نقدّر تقديرا خاصا حقيقة أنكم قمتم بتنظيم هذه الإحاطة

الإعلامية، سيدي الرئيس. وأود أن أقترح أربعة إجراءات تتسم بأهمية خاصة.

أولا، بوسع المجلس أن يدعو أطراف الصراع بشكل روتيني إلى احترام التزاماتها القانونية، ويدين الأطراف التي لا تفعل ذلك. ثانيا، بوسع المجلس كفالة عدم تسبّب التدابير الرامية إلى صون السلم والأمن، مثل التفاوض بشأن اتفاقات السلام أو نشر عمليات للأمم المتحدة لحفظ السلام، بتبديد الخطوط الفاصلة بين الأهداف السياسية والعسكرية والإنسانية. فالجهود الإنسانية، على ضرورتها، ليست بديلا عن العمل السياسي لحل أسباب الصراعات. ثالثا، يمكن للمجلس أن يفرض تدابير موجهة ضد أطراف الصراع التي تنتهك التزاماتها باحترام العاملين في المجال الإنساني والسكان المدنيين وحمايتهم. رابعا، باستطاعة المجلس أن يستخدم جميع الأدوات المتاحة له بغية مساءلة الذين يشنون الهجمات على العاملين في المجال الإنساني وموجوداتهم. وهذا يعني دعم التحقيقات والملاحقات القضائية على الصعيد الوطني، وإنشاء المحاكم الجنائية الخاصة أو اتخاذ الترتيبات المختلطة، واستخدام لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق، وإحالة القضايا ذات الصلة إلى المحكمة الجنائية الدولية. ولنتذكر أن الذين يرتكبون مثل هذه الجرائم يأخذون السكان المدنيين رهائن، ويتقصدون نشر الخوف واستخدام الترهيب للوصول إلى أهدافهم. ويجب عدم السماح لهم أبدا بأن ينجحوا في ذلك.

وأود أن أختتم بالتأكيد على أن الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني والمرافق التابعة لهم هي جزء من اتجاه يبعث على القلق الشديد، كما ذكرت آنفا. وإنني أقصد هنا الزيادة في الهجمات غير المقبولة والجبانة ضد المدنيين في الصراع المسلح، وللأسف تنامي عدم احترام القانون الإنساني الدولي. دعونا لا نتقبل العجز المتزايد للإنسانية؛ ولنعمل بدلا من ذلك على وقفه.

واليوم، بمناسبة اليوم العالمي للعمل الإنساني، فلنكرّم الضحايا، ولنوفر الحماية للأبطال الذين يواجهون الكوارث والحروب في الخطوط الأمامية، ودعونا نفعل كل ما في وسعنا لمساعدتهم ومساعدتنا جميعا من أجل تخفيف المعاناة الإنسانية في أوقات صعبة تعمّها الاضطرابات وأعمال العنف في العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام على إحاطته الاعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد موريير.

السيد موريير (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على دعوتي إلى مخاطبة المجلس خلال هذا النقاش الهام.

بصفتي رئيسا للجنة الصليب الأحمر الدولية، أمثّل ١٣ ٠٠٠ فرد، الكثيرون منهم يعملون في بيئات متقلبة وخطيرة. إن سلامتهم مصدر قلق متواصل. وبصفتي قائدا لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية، أدرك إدراكا خاصا المخاطر الرهيبة التي يواجهها مئات آلاف المتطوعين بغية توفير المساعدة إلى المحتاجين. ومن المحزن أن أعمال العنف والتهديدات بالعنف ضد العاملين في المجال الإنساني لا تعرف حدودا أو ألوانا أو ديانة. إنها أعمال عشوائية على نطاق واسع، وهي تؤثر فينا جميعا، بغض النظر عمّا إذا كنا نعمل للأمم المتحدة، أو الصليب الأحمر، أو لمنظمة محلية غير حكومية.

إن العمل الإنساني من حيث التعريف يعتمد على أولئك الذين يقومون به: لا يوجد عاملون، لا توجد معونة. المعادلة بسيطة، ولكن هذه البساطة تخفي في طياتها العمل الأشد تعقيدا وصعوبة الذي تواجهه المنظمات الإنسانية العاملة في بيئات معرضة لأعمال العنف اليوم. مهمتها هذه تتمثّل في بلوغ الناس المحتاجين إلى المساعدة، مع ضمان سلامة أفراد تلك

المنظمات. ليس هناك أي إجراء فعال دون السماح للعاملين في المجال الإنساني بإنجاز أعمالهم وكفالة سلامتهم.

والعمل في بيئات من الصراع المسلح هو عمل يتصف دائما بالخطورة، وسوف يظل يتصف بالخطورة. اليوم، مع ذلك، هناك بعض المخاطر الكامنة التي تتفاقم خطورتها بفعل العدد الهائل من مناطق القتال المحفوفة بالخطر الشديد التي تنشط فيها منظمات من قبيل منظماتنا. وثمة تغييرات مثيرة حدثت، مثل القيود الأمنية التي يتعين على العاملين في المجال الإنساني أن يتقيدوا بها. وفي حين أن الصراعات قد لا تكون بالضرورة أكثر عنفا مما كانت عليه في الماضي، أصبح العاملون أكثر عرضة للخطر. فتعدد الجماعات المسلحة – الكثير منها لديه هياكل قيادية غير واضحة – وسهولة توفر الأسلحة الصغيرة، وتشابك مجموعة متنوعة من الدوافع، وتلزيم المهام الأمنية لشركات عسكرية وأمنية خارجية خاصة، جميعها حقائق عملت على تغيير البيئة التي نعمل فيها.

إن انبعاث الأصولية الدينية، وانتشار الإرهاب والعنف، بتأجيج أو مساعدة من وسائط الإعلام الاجتماعية الجديدة والبعيدة الأثر، حقّقا أرقاما جديدة، وهما يعملان على إعادة صياغة القواعد المعمول بها من أجل أن تتناسب مع جداول أعمالها المتغيرة.

ونتيجة لهذه التغيرات، إن ما نسميه مجازا حوادث أمنية آخذ في التكاثر. وبسبب المخاطر التي ينطوي عليه ذلك، تراجع تراجعا هائلا طوال العقد الماضي عدد المنظمات القادرة على العمل ضمن بيئات من الصراع، أو المسموح لها أن تقوم به، أو الراغبة فيه. وهذا يعني أن تلبية الدعوات إلى العمل الإنساني باتت أقل احتمالا من ذي قبل.

والنظرة السلبية التي ينظر بها بعض الأفراد والجماعات للعمل الإنساني، والهجمات المتعمدة ضد العاملين في المجال الإنساني الناجمة عن ذلك، تمثل مشكلة يتعين على المجتمع الدولي معالجتها بشكل مباشر. والحلول موجودة بالفعل. وأود أذكر بعض النقاط الأساسية التي يجب التسليم بها واتخاذ إجراءات بشأنها، إذا ما كنا نريد أن يؤدي العاملون في المجال الإنساني واجباتهم بفعالية وأمان.

أولا وقبل كل شيء، من المهم أن نذكر أنفسنا بأن حماية العاملين في المجال الإنساني في بيئات النزاع المسلح هو التزام يفرضه القانون الإنساني الدولي. ويجب على الدول والأطراف الفاعلة من غير الدول احترام وحماية العاملين في المجال الإنساني، فضلا عن الأشياء المستخدمة حصرا للعمليات الإنسانية. وذلك الالتزام، المنطبق في كل من النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، هو التزام مطلق. وهذا ليس مجرد واجب لا مفر منه بالنسبة لأطراف الصراع الفعليين فحسب، ولكنه يرتب مسؤولية جماعية على جميع الدول عن دعم تلك القاعدة، كما تفعل لضمان احترام القانون الإنساني بالكامل.

ثانيا، يمثل عدم وضوح الخط الفاصل بين الأنشطة العسكرية والسياسية والإنسانية خطرا حقيقيا على العمل الإنساني والعاملين في المجال الإنساني. ومع تصميم العاملين في المجال الإنساني على العمل عن قرب شديد من الناس الذين يسعون جاهدين إلى مساعدتهم، فإنهم يعتمدون على حياديتهم ونزاهتهم وعلى النظرة إليهم على ذلك النحو. وتزيد أي محاولة لاستغلال المساعدات الإنسانية أو خلط الأهداف الإنسانية ببرامج سياسية من خطر أن يُنظر إليهم بعداء وتُعرض العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية في الميدان للخطر.

وإذا ألقينا نظرة على الغالبية العظمى من الأزمات اليوم، فإن ما ينقصنا هو الإرادة السياسية القوية لحماية العاملين في المجال الإنساني واحترام المبادئ التي يعملون وفقا لها، وبالتالي ضمان نطاق منفصل للعمل الإنساني. وذلك أمر ضروري، مهما كانت الجهود الموازية الجارية المبذولة لإيجاد حلول

سياسية للصراع. ولا يجب أن يكون العمل الإنساني بمثابة ورقة توت للتغطية على التقاعس السياسي. فذلك عبء لا يمكن أن نتوقع أن يتحمله العاملون في المجال الإنساني.

وتتمثل النقطة الثالثة التي سأتناولها في أن الأمن يرتبط ارتباطا وثيقا بالقبول. ومن دون هذين الأمرين، يواجه العاملون في المجال الإنساني صعوبات جمة في الوصول بأمان إلى المحتاجين وتقديم المساعدات والحماية بشكل نزيه. إن القبول يتوقف على قدرة المنظمات الإنسانية على الانخراط مع المجتمعات المحلية وغيرها. ويعني ذلك التحدث مع الأطراف الفاعلة المسلحة من غير الدول بشأن القانون الإنساني والمبادئ الإنسانية والحصول على ضمانات أمنية واضحة وكافية. وتهدف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من خلال التواصل الواسع النطاق على جميع المستويات ومن خلال الحوار المستمر مع جميع الأطراف المعنية، إلى ضمان بيئة عمل أكثر أمانا لموظفيها. وهذه هي استراتيجيتنا الرئيسية. إننا نسميها استراتيجية الحد من المخاطر وننفذها من خلال التعامل مع جهات الاتصال المحلية التي تحدد مستوى التهديد الذي تتعرض له عملياتنا. ويجب أن تفهم تلك الكيانات أهدافنا والغرض الإنساني الحصري لأعمالنا.

وعلى مستوى أساسي أكبر، من المهم الإشارة إلى أن إدارة الأمن تتطلب من المنظمات الإنسانية اعتماد معايير مهنية والتدريب في هذا المجال، حيث تستخدم منظمات مختلفة نماذج مختلفة. وبعضها، مثل تلك التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، تعتمد نهجا أكثر مركزية، يؤدي فيه المقر الرئيسي دورا كبيرا. وتتبع أخرى، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، نهجا أقل مركزية حيث يتم تفويض صنع القرار بشكل أساسي إلى الميدان. وبغض النظر عن النموذج المطبق، فما يهم هو وجود رغبة في السعي إلى إيجاد أفضل الحلول التوفيقية لتحسين سلامة العاملين في المجال الإنساني.

وأود أن أشير هنا إلى مبادرة ”الرعاية الصحية في خطر“ التي قادتها اللجنة الدولية خلال فترة العامين والنصف الماضية. فقد أتاحت معلومات مقنعة بشأن التهديدات التي تواجه العاملين في مجال الرعاية الصحية، وكثير منهم من المتطوعين والعاملين في المجال الإنساني. وبعد دراسة بعض من أخطر الحالات، مثل نقاط التفتيش على المعابر وعمليات الإجلاء في حالات الطوارئ ونشر قوات بجانب المرافق الصحية، قدمنا توصيات إلى الكيانات المسلحة والمشرعين والسلطات الصحية ومقدمي خدمات الإسعاف والكثير غيرهم. وستشارك اللجنة الدولية ومنظمة الصحة العالمية في تنظيم حدث خاص بالرعاية الصحية والعنف خلال دورة الجمعية العامة في خريف هذا العام، ونأمل حضور العديد من الدول، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، للمناقشة بشأن هذا الموضوع الهام.

وتتمثل مبادرة أخرى اللجنة الدولية للصليب الأحمر أود الإشارة إليها باختصار في ما نسميه ”إطار الوصول الأكثر أمانا“. وقد تطلب هذا الإطار إجراء مشاورات واسعة مع أكثر من ٥٠ جمعية هلال أحمر وصليب أحمر وطنية بشأن أفضل السبل لتحديد ومواجهة التحديات التي تواجهها فيما يخص ضمان القدرة على تنفيذ عمليات والقبول في جميع الأوقات. ويتمثل الهدف من هذه المبادرة في زيادة قدرة الجمعيات الوطنية على تقديم المساعدة وفي الوقت نفسه تقليل المخاطر التي تواجه الموظفين والمتطوعين.

وتظهر الهجمات الأخيرة على المنظمات الإنسانية من قبل كل من الكيانات من غير الدول والقوات الحكومية أن منظمات الإغاثة لا تُستهدف دائما بسبب التصورات الخاطئة لأدوارها ومسؤولياتها؛ ففي بعض الأحيان يشكل هذا الاستهداف جزءا من استراتيجية سياسية وعسكرية خُطط لها بعناية. وتلك الهجمات هي هجمات متعمدة، ولن يتم ردع الجناة عن طريق تقديم تفسيرات مصاغة جيدا للولايات

الإنسانية أو من خلال الإجراءات الأمنية. وبالنسبة لمنظمة مثل اللجنة الدولية، يمكن أن يشكل إيجاد وسيلة للرد على مظاهر العداء هذه تحديا لا يمكن التغلب عليه لأنها تهدد نموذجها التشغيلي ذاته وقدرتها على الوصول إلى المجتمعات المحلية. ويجب على الدول والأطراف الأخرى في الصراع أن توحد قواها بأعداد كبيرة لوضع حد لتلك الممارسات.

إن البيئة السياسية الحالية بحاجة ماسة إلى منظمات محايدة تضطلع بأنشطة إنسانية بحتة. ويلتزم أعضاء حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية بالوقوف إلى جانب المحتاجين إلى المساعدة أثناء النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف. ونحن عازمون على الارتقاء إلى مستوى المبدأ التالي: الجانب الوحيد الذي يتخذه الصليب الأحمر والهلال الأحمر هو جانب الضحايا.

وحماية أرواح العاملين في المجال الإنساني ليست مسؤولية أي بلد بعينه؛ بل هي مسؤولية جميع الدول والمجتمعات المحلية، وهي نابعة من قيمة عالمية حقا. وتستحق الاهتمام الكامل الذي تحظى به في مجلس الأمن اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ماورير على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة للسيد كاروخيل.

السيد كاروخيل (تكلم بالإنكليزية) :أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الحالة في أفغانستان، وخاصة تأثير انعدام الأمن على العاملين المحليين في المجال الإنساني، وهو خطر يشتركون في مواجهته مع المجتمعات الضعيفة التي يقدمون لها المساعدة.

كما يعلم المجلس، فإن الصراع في أفغانستان يزداد حدة. ولا يبعث التصاعد الأخير لأعمال العنف، مثل انفجار سيارة ملغومة في جنوب شرق أفغانستان والذي أسفر عن مقتل ٨٩ مدنيا على الأقل في تموز/يوليه، على أي ثقة تقريبا بأن الحالة الأمنية ستتحسن قريبا. فقد شهد عام ٢٠١٣ زيادة بنسبة ١٤ في المائة في عدد الضحايا المدنيين مقارنة بالعام السابق عليه، وهو أعلى عدد من القتلى والجرحى المدنيين منذ عام ٢٠٠١. ويمثل ذلك واقعا معقدا للمدنيين الأفغان، حيث أنهم يُستهدفون بشكل متزايد مباشرة أو يجدون أنفسهم وسط تبادل إطلاق النار. والعاملون في المجالين الإنساني والإنمائي معرضون للخطر أيضا لأنهم يقفون على خط الجبهة مع المجتمعات الضعيفة التي يساعدونها. وتوصف أفغانستان بأنها المكان الأكثر خطورة لعمال الإغاثة.

وفي هذه الإحاطة الإعلامية، أود أن أسلط الضوء على أربع نقاط أساسية: أثر أعمال العنف على عمال الإغاثة الأفغان ونقل المنظمات الدولية المخاطر إلى الموظفين المحليين وضرورة توفير حماية أفضل للموظفين المحليين وما يمكن عمله لتحسين الحالة.

أولا، يتحمل العاملون الأفغان في المجال الإنساني وطأة العنف بغض النظر عن الجهة التي يعملون لصالحها. وقد شهدت أفغانستان وقوع أكبر عدد من الضحايا في صفوف العاملين في المجال الإنساني في العالم، وهو ما يشكل تقريبا أربعة أضعاف عددهم في باكستان المجاورة. ومنذ عام ٢٠٠١، تعرض ٨٩٥ من عمال الإغاثة للهجوم، حيث قُتل ٣٢٥ منهم وجُرح ٢٥٣ واختُطف ٣١٧ آخرون. وقد كان العام الماضي الأكثر عنفا حتى الآن بالنسبة لعمال الإغاثة الإنسانية.

لكن تلك الأرقام الرئيسية لا تُنبئ بالكثير عن هوية المتضررين. وفي الغالب الأعم، يتحمل المواطنون الأفغان وطأة انعدام الأمن. ويشكل عمال الإغاثة الأفغان ٨٨ في المائة من الذين قتلوا و ٨٩ في المائة من المصابين و ٨٩ في المائة من المخطوفين. ولكن ذلك لا يروي القصة بأكملها: فالعديد من المنظمات المحلية لا تبلغ عن الهجمات على موظفيها،

وبالتالي من المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى بكثير. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٨، تم اختطاف أربعة من الموظفين في منظمتي في مقاطعة باكتيكا في الجنوب الشرقي المتنازع عليه في أفغانستان وقُتل موظف آخر وهو يتفاوض بشأن إطلاق سراحهم. ولم نعلن عن الحادث، احتراما لرغبة الأسر في الحفاظ على الخصوصية. وأكدت منظمات محلية أخرى ممارسات مماثلة.

ولا تخبرنا الإحصاءات سوى بجزء من القصة بشأن العنف ضد العاملين المحليين في المجال الإنساني على خط الجبهة في أفغانستان.

ثانياً، يعاني العاملون في المجال الإنساني من الأفغان خسائر فادحة، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن المنظمات الدولية تستخدم موظفين محليين ومنظمة محلية للحد من الأخطار الأمنية التي قد تتعرض لها. والاعتداءات على عمال الإغاثة تؤثر بشكل غير متناسب على الموظفين الوطنيين. وعلى سبيل المثال، فإن نسبة ٨٥ في المائة من موظفي الأمم المتحدة الذين تأثروا بحوادث أمنية هم من الأفغان؛ وفي حالة المنظمات غير الحكومية الدولية، تبلغ النسبة ٧٦ في المائة. وهذا يشير إلى أن هناك قيماً مختلفة لعمال الإغاثة الإنسانية من المحليين في أفغانستان، وخاصة أولئك الذين يعملون لحساب الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، فإن الترتيبات الأمنية التي تتخذها المنظمات غير الحكومية الدولية والأمم المتحدة غالباً ما تجعل المنظمات الإنسانية المحلية أقل أمناً. وكلما تم تشديد الإجراءات الأمنية المطبقة لحماية الموظفين الدوليين والحد من تنقلاتهم، يزيد حجم الخطر الذي يتعرض له الموظفون الوطنيون. ويتحمل الموظفون المحليون مزيداً من المسؤولية للوصول إلى المناطق الخطرة، في حين يبقى الموظفون الدوليون داخل المجمعات.

وتجد المجتمعات المحلية، والمتمردون بالتداعي، صعوبة كبيرة في التمييز بين المنظمات المختلفة العاملة في الميدان. فهؤلاء يربطون منظمات الإغاثة بالوجود الدولي للقوة الدولية للمساعدة الامنية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ويعتبرونها كلها هدفاً مشروعاً. وكون أن مكاتب العديد من منظمات الإغاثة، بما فيها الأمم المتحدة، باتت تشبه الثكنات العسكرية بشكل متزايد، في وجود حراس مسلحين والشرطة الأفغانية عادة للمرافقة الميدانية، إنما يؤثر سلباً على أمن الموظفين المحليين والمنظمات المحلية التي يعملون لحسابها. والنظرة إلى المنظمات الإنسانية على أنها محايدة أو غير متحيزة في أفغانستان قد تقلصت بشكل كبير سواء بالنسبة للمنظمات الوطنية أو الدولية. وكان ذلك مكلفاً جداً من حيث أرواح الأفغان.

ثالثاً، إن حماية موظفي المساعدة الإنسانية الأفغان مسألة معقدة لم تعالج على نحو كاف. ويتوقع من الأفغان مواجهة أخطار أكبر من نظرائهم الدوليين في معظم المنظمات، وذلك ببساطة لافتراض أن جنسيتهم تمنحهم بعض الحماية. ولم يعد هذا هو الحال في أفغانستان. فمجرد كون المنظمات محلية لا يعني أنها ليست عرضة للخطر. وما زالت مسؤولية الاستجابة الإنسانية تلقى على عاتق المجتمعات الضعيفة التي نسعى إلى مساعدتها.

وقلما يحظى العاملون المحليون في المجال الإنساني بنفس الترتيبات الأمنية أسوة بزملائهم الدوليين. وهذا التفاوت يستغل اعتماد العديد من الأفغان على فرص العمل في القطاع الإنساني. وقد اضطر العديد منهم للقبول بمهام خطيرة ببساطة لإعالة أسرهم.

وفي حين أن قياس قيمة الحياة أمر صعب، فمن الصعب أن يقال للمرء من قبل ممول دولي – مثلما كانت منظمتي في عام ٢٠٠٨ – إن الوفاة المحتملة لموظفينا لا حساب لها

في الميزانية. وهذا هو الحال خصوصاً حين تتعاقد المنظمات الدولية من الباطن مع منظمات محلية لتقليل المخاطر التي يتعرض لها موظفوها الدوليون. والرسالة الضمنية أن أرواح الموظفين الأفغان تستحق ثمناً أقل.

وجميعنا يعرف أن المستقبل يحمل المزيد من العنف في أفغانستان. فالصراع يزداد تعقداً، حيث يتعين على عمال الإغاثة أن يتعاملوا مع خليط من المتمردين والجماعات المسلحة المحلية والعصابات الإجرامية. وحيز عمل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية سيستمر في التقلص بينما يستمر تحول عبء تقديم المساعدة إلى الأفغان.

وأود أن أختتم بياني باقتراح ما يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتحسين حماية العاملين المحليين في المجال الإنساني.

أولاً، تبدأ الحماية والمساواة برصد الأخطار، ليست تلك المحدقة بالدوليين فحسب، بل وبالموظفين المحليين ومنظمات الإغاثة المحلية أيضاً.

ثانياً، ينبغي إزالة التسلسل الهرمي المصطنع بين الموظفين الدوليين والمحليين في حالات طال أمدها كالحالة في أفغانستان. وبدلاً من استخدام الأموال في تحصين وكالات المعونة الدولية، يمكن لمجتمع المساعدة زيادة شراكته مع المنظمات الوطنية. غير أن ذلك ينبغي ألا يعني نقل كل الأخطار أو المسؤولية للمنظمات المحلية. وينبغي تحسين حمايتها أيضاً.

ثالثاً، لا بد من التفاوض بشأن الوصول لا على أساس مخصص، ولكن بشكل جماعي. وينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ زمام المبادرة في هذا الصدد. الوقت قد حان للتحدث علناً لجميع أطراف النزاع والتفاوض بشأن مبادئ وصول واضحة. وبالرغم من المبادرات العديدة لمناقشة عملية الوصول – بما في ذلك الجهود التي تقودها المنظمات غير الحكومية المدعومة من قبل الحكومة السويسرية، التي تشارك منظمتي فيها أيضاً، فإن المفاوضات الفعلية تجرى بشكل فردي وعلى أساس مخصص. وهناك حاجة ملحة لوضع مبادئ موحدة لمفاوضات شفافة ومنفتحة بشأن الوصول، بصرف النظر عما إذا كانت المنظمات محلية أو دولية.

رابعاً، يتعين على مجلس الأمن مساءلة الجناة الذين يرتكبون جرائم ضد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

إن المنظمات الأفغانية تفهم أنه سيطلب منها بشكل متزايد تقديم المساعدة متى تعذر ذلك على المنظمات الدولية. ويقف كثيرون على استعداد لتحمل ذلك العبء. ولكن يجب على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهد لحمايتهم وتمكينهم من حماية أنفسهم. وهذا يشمل بناء القدرات وتمكينهم من تقديم المساعدة إلى جميع المحتاجين وتوفير آليات التمويل الملائمة التي تسمح لهم بالتخفيف من المخاطر. لم يعد بإمكاننا الإبقاء على الوضع الراهن، حيث يضع عمال الاغاثة المحليين حياتهم على المحك من أجل انجاز تلك المهمة.

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتبادل آراء المنظمات المحلية مع المجلس بشأن هذه المسألة الهامة جداً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كاروخيل على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

وفقا لأحكام المذكرة S/2010/507، التي تشجع الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس على الإدلاء ببياناتهم في مدة خمس دقائق أو أقل، فإننا نعتزم استخدام الوميض الموجود في أعلى ميكروفون المتكلم لدى انقضاء الدقائق الخمس. وأشجع أعضاء المجلس بقوةعلى اختتام ملاحظاتهم على الفور لدى انتهاء الدقائق الخمس.

السيدة لوكا (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، أود، سيدي الرئيس، أن أشكر وفد المملكة المتحدة على تنظيم جلسة الإحاطة هذه بشأن حماية العاملين في المجال الإنساني في النزاعات المسلحة. أود أيضا أن أشكر المتكلمين على إحاطاتهم الإعلامية. فالحالة التي يصفونها ينبغي أن تسترعي انتباهنا.

في حين أن الاحتياجات لا تتوقف عن الارتفاع، يواجه نشر العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية عراقيل متزايدة جراء التهديدات لأمنهم. والأرقام تتحدث عن نفسها. وعام ٢٠١٣ يمثل ذروة جديدة، حيث وقع ٢٥١ هجوماً وقتل ١٥٥ من العاملين في المجال الإنساني. وهذا أكبر عدد من الضحايا خلال السنوات العشر الأخيرة. والمعلومات الأولية لعام ٢٠١٤ لا تشير إلى أي تحسن، للأسف. ومع أنه ما زال يفصلنا عدة أشهر عن نهاية العام، فإن عدد العاملين في المجال الإنساني الذين قتلوا بالفعل يتجاوز، كما أشار نائب الأمين العام للتو، عدد من ماتوا ميتة عنيفة المسجل في عام ٢٠١٢.

والمسؤولية الرئيسية عن حماية العاملين في المجال الإنساني تقع على عاتق البلد المضيف. ولكن، في كثير من حالات الصراع، لا تملك السلطات الوسيلة ولا الرغبة في أداء ذلك الدور. وعلينا أن نضيف إلى ذلك انتشار المجموعات المسلحة من غير الدول.

ويجب أن يكون الشركاء الفاعلين في العمل الإنساني على بينة من ذلك الوضع، على أن تتوفر لهم الموارد والمرونة الضروريتين لمواءمة خططهم مع القيود التي تفرضها الظروف الأمنية. ومن الأهمية بمكان لمن لديهم معلومات بشأن تهديدات للأمن أن يتشاطروها قدر الإمكان مع الجهات الفاعلة على الأرض، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية، لأنها غالباً ما تكون في الخط الأمامي في مواجهة تلك التهديدات. ومبادرة الأمم المتحدة ”العمل معاً من أجل إنقاذ الأرواح“ مثال للممارسات الجيدة في هذا الصدد. ونرى أنه ينبغي أن تستمر هذه المبادرات وتعزز.

في عام ٢٠٠٣، وفي أعقاب الهجوم على مقر الأمم المتحدة في بغداد، اتخذ مجلس الأمن القرار البالغ الأهمية ١٥٠٢ (٢٠٠٣). ومنذ ذلك الحين، وفي العديد من القرارات الأخرى التي اتخذها المجلس بشأن حالات قطرية أو قضايا موضوعية، روعيت الضرورة الحتمية لحماية العاملين في المجال الإنساني بحق. ويجب أن يستمر ذلك الجهد الإدماجي.

ونظراً للتغيرات في البيئة العملياتية، مع زيادة انعدام الأمن، نعتقد أنه آن الأوان لأن نقوم بمراجعة القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) لمحاولة تجسيد التطورات التي حدثت منذ ذلك الحين، أسبابها ونتائجها، وتحديد دور مجلس الأمن في هذا السياق. ونرى أن هذه المناقشة ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الإقرار المتزايد بأن الجهود الدولية لحفظ السلام يجب أن تمضي جنباً إلى جنب مع تحسين الحالة الإنسانية للسكان المدنيين في مناطق النزاعات المسلحة وأن الاحتياجات الإنسانية التي لا تلبى يمكن أن تسهم في مزيد من زعزعة استقرار الأوضاع الهشة بالفعل. والحاجة إلى كسر الحلقة المفرغة من العنف والحرمان ينبغي ألا يكون لها أثر معاكس لتحويل المساعدات الإنسانية عن هدفها الرئيسي والتلاعب فيها لأغراض سياسية.

ولا يمكن أن يحل العمل الإنساني محل العمل السياسي أبدا. وذلك ما تدل عليه تماما الحالة في سوريا. وفي الوقت نفسه، فإنه ليس بوسع السكان الرازحين تحت الحصار أن ينتظروا إلى حين إيجاد حل سياسي. فهم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية التي يستحقونها بموجب المبادئ الإنسانية الأساسية المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي.

ويشير القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) المتخذ في سياق الهجوم على بغداد بوضوح في الفقرة الرابعة من ديباجته إلى:

”وإذ يشدد على أن القانون الدولي يتضمن أحكاما تحظر الهجمات الموجهة عن علم وبشكل مقصود ضد الأفراد العاملين في بعثة لتقديم المساعدة الإنسانية أو لحفظ السلام يتم الاضطلاع بها وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والتي تشكل، في حالات الصراعات المسلحة، جرائم حرب“

ويشير إلى ”ضرورة أن تضع الدول حدا للإفلات من العقاب على تلك الأفعال الإجرامية“.

وتؤدي الإشارة إلى حماية العاملين في مجال المساعدة الإنسانية حتما إلى مسألة احترام القانون الإنساني الدولي، والأدوات المتاحة لنا لمكافحة الإفلات من العقاب في ذلك الصدد بالنسبة للأشخاص الذين تثبت إدانتهم بانتهاك ذلك القانون. ونعرب عن تأييدنا لأولئك الذين يرون أن من الواجب أن يتحمل مجلس الأمن كامل المسؤولية في هذا الصدد، بموجب الصلاحيات المخولة له بشأن هذه المسألة، سواء تطلّب ذلك إنشاء لجان للتحقيق أو نظم للجزاءات، أو الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ونحيي في هذا اليوم، اليوم العالمي للعمل الإنساني، ذكرى من جادوا بأرواحهم وفاء بالتزامهم بتقديم المساعدة إلى الفئات الأكثر ضعفا بيننا. ونحيي الآلاف من العاملين في المجال الإنساني الذين يثبتون تفانيهم الواضح وشجاعتهم يوما تلو الآخر عن طريق تقديم المعونة والمساعدة إلى السكان المحتاجين. ونحن مدينون بكل ما يمكن تقديمه من أوجه المساعدة والحماية إلى أولئك الأبطال الإنسانيين. ونعرب عن دعم لكسمبرغ غير المشروط لأي مبادرة في ذلك الصدد.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود في هذا اليوم العالمي للعمل الإنساني، أن أشكر المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة، وعلى مذكرتها المفاهيمية (S/2014/571، المرفق). ونثني أيضا على نائب الأمين العام، السيد موري، والسيد كاروخيل، ونشكرهم على مشاركتهما.

كما أود أن أحيي جميع العاملين في المجال الإنساني، في الأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والعديد من المنظمات الأخرى التي تقدم الخدمات في مناطق النزاع لأجل مساعدة الضحايا. وأود أن أشيد بصفة خاصة، وبمشاعر الاحترام والإعجاب، بالسيد سيرجيو فييرا دي ميلو، إلى جانب جميع العاملين في المجال الإنساني الذين فقدوا أرواحهم في هذه الخدمة.

وما فتئ الأمين العام ينوه على مدى عدة سنوات – في تقاريره عن هذه المسألة – إلى أن حالة حماية المدنيين في النزاعات المسلحة ما زالت مؤسفة. وفي الوقت نفسه، فقد أصبحت الهجمات المتعمدة على موظفي المساعدة الإنسانية شائعة. وبدءا بالهجوم الذي وقع في بغداد في عام ٢٠٠٣، فقد استمرت زيادة الهجمات على العاملين في المجال الإنساني لتصل إلى أرقام مثيرة للقلق. وقد كانت هناك على مدى العقود الماضية زيادة مقلقة في عدد عمليات الاختطاف. وأصبحت الانتهاكات للحماية الخاصة التي يتمتع بها العاملون في المجال الإنساني بموجب القانون الإنساني الدولي أمرا شائعا أيضا، من جنوب السودان إلى العراق وأفغانستان، وسوريا، بالإضافة إلى حالات أخرى عرضت على المجلس.

ويكفل القانون الإنساني الدولي حماية المدنيين من آثار النزاعات المسلحة عن طريق مؤسسات أساسية. وتتمثل إحداها في مبدأ التمييز، بوصفه المعيار الأساسي لالتزام المقاتلين السابقين. ويحمي ذلك المبدأ أيضا المنشآت المدنية كالمدارس.

وثمة مؤسسة أساسية أخرى، هي الحماية الخاصة المكفولة لأولئك الذين يقدمون المساعدة إلى المدنيين والجرحى. وعليه، فإن اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكوليها الإضافيين لعام ١٩٧٧، والقانون الإنساني الدولي العرفي، تشمل جميعا

موظفي المساعدة الإنسانية ضمن الأشخاص الذين يتمتعون بالحماية الخاصة. ويحمي القانون الإنساني الدولي أيضا الوسائل التي يمكن بها تقديم هذه المساعدة شريطة توفر الوسائل والعدد الكافي من الموظفين لحماية الضحايا، بما في ذلك توفير المرافق الطبية وغيرها، إلى جانب وسائل النقل. وجميع هذه عناصر أساسية لبقاء المدنيين، بمن في ذلك الجرحى. ويتمتع العاملون في المجال الإنساني أيضا بالحماية بصورة غير مباشرة بوصفهم جزءا لا يتجزأ من السكان المدنيين الذين يتمتعون بالحماية بموجب المبدأ الأساسي المتمثل في التمييز بين المدنيين والمقاتلين.

لكن وبالرغم من تلك الحماية، يتعرض المشاركون في العمليات الإنسانية بصورة متزايدة للهجمات المسلحة المتعمدة نفسها، وغيرها من أشكال العنف – من قبيل العنف ضد المرأة، والعنف الجنسي والجنساني، والترهيب والاختطاف والتحرش والاحتجاز غير القانوني – التي يتعرض لها المدنيون في حالات النزاع المسلح. وبالمثل فقد شاعت الأعمال العدوانية ضد القوافل الإنسانية وتدمير ونهب السلع التي يعملون على نقلها.

وبالتالي، فإنه يجب على الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، أن تواصل التزامها بحماية المدنيين في مناطق النزاع المسلح، فضلا عن حماية العاملين في المجال الإنساني. وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار، ترى الأرجنتين أنه ينبغي النظر في اتخاذ مجموعة من التدابير.

أولا، يجب بذل مزيد من الجهد لتعزيز الاحترام الكامل للقانون الدولي، وخصوصا القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين. وذلك هو إحدى المسائل التي تم التأكيد عليها خلال المناقشة المفتوحة التي نظمتها الأرجنتين في آب/أغسطس ٢٠١٣ (انظر S/PV.7019)، ولا تزال تشكل تحديا للحماية الأساسية.

ثانيا، ينبغي أن يطلب إلى الأمين العام، عملا بروح القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣)، إبلاغ الدول الأعضاء ومجلس الأمن بالهجمات ضد موظفي الأمم المتحدة، وأن يقترح التدابير اللازمة لتحسين سلامتهم. وينبغي أن يطلب إليه أيضا دعوة لجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من المنظمات الإنسانية للإسهام في المعلومات عن تلك الهجمات.

ثالثا، يتعين على المجلس أن يواصل تعزيز التزامه بالتحقيق في تلك الوقائع، وأن يواصل بدأب مكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة بحق موظفي المساعدة الإنسانية، والتي تشكل جرائم بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وفي الختام، أود أن أشدد أيضا على أنه ينبغي أن تبذل الأطراف في النزاع قصارى جهدها لضمان وصول العمل الإنساني بصورة فعالة وفي الوقت المناسب، بما في ذلك المعدات الشحنات المرسلة. وفي بعض مناطق العالم، فإن السبيل الوحيد لضمان وصول المساعدة الإنسانية هو أن تتضمن عمليات حفظ السلام ولايات تتعلق بحماية المدنيين. وأود التشديد على المعيار الأساسي المتمثل في أن فشل أحد الأطراف في الامتثال لالتزاماته التي يفرضها القانون الإنساني الدولي، لا يبرر ارتكاب الطرف الآخر للانتهاكات. ونحن بحاجة إلى أن نتعلم كيف نجسد ونعيد اكتشاف ما هو أكثر إنسانية فينا، عن طريق إيجاد عالم أكثر عدلا وأقل عنفا. وتمثل تلك المسؤولية البديهية الملقاة على عاتقنا ضرورة بالنسبة للضحايا.

وأخيرا، أود في اليوم العالمي للعمل الإنساني، أن أعرب مرة أخرى عن تضامننا مع ضحايا النزاعات المسلحة، وأن أثني على موظفي المساعدة الإنسانية، الذين يجسدون على أساس يومي عبارة فيلسوف الحداثة القائلة: إن أعمال الخير تكون أكثر فعالية في الخفاء منها في وضح النهار.

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وفد المملكة المتحدة على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية

الحسنة التوقيت والهامة. وأود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام، يان إلياسون، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيتر موريز، والمدير والشريك المؤسس لمكتب الاتصال مسعود كاروخيل، على إحاطاتهم الإعلامية.

لقد أعربتُ للمجلس عن شعوري بالقلق في عدة مناسبات، سواء تعلق ذلك بالمسائل المواضيعية أو بالحالات الخاصة ببلدان بعينها. فبالرغم من الخطوات الكبيرة المتخذة مؤخرا في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على حماية المدنيين، فلا تزال النزاعات في أنحاء مختلفة من العالم تتسم بعدم احترام المبادئ الأساسية المتعلقة باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وغير ذلك من الفظائع الجماعية على النحو الذي تكرر التأكيد عليه في القرار ٢١٥٠ (٢٠١٤). وما يزال المقاتلون في مختلف ميادين النزاع يتصرفون دون مراعاة لسيادة القانون، بما في ذلك مبدأي التمييز والتناسب.

يعرض استمرار الهجمات التي تستهدف المناطق المدنية والبنية التحتية، بالإضافة إلى استخدام الأسلحة الثقيلة، أرواح المدنيين للخطر.

ومن المؤسف أنه، بعد ١١ سنة من تاريخ ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ المشؤوم، عندما أودى هجوم إرهابي على فندق القناة في بغداد بحياة ٢٢ شخصا، من بينهم الممثل الخاص للأمين العام سيرجيو فييرا دي ميلو، الذي نحي ذكراه اليوم، لا يزال العاملون في المجال الإنساني يتعرضون للاعتداء أو القتل أثناء عملهم في مناطق الصراع. علاوة على ذلك، فإن التمييز والقيود التي تفرضها الأطراف المتحاربة في جميع أنحاء العالم لا يزالان يعوقان إيصال المساعدات الإنسانية، مما يعرض للخطر أرواح الأشخاص المحتاجين. ولا بد من محاكمة مقترفي هذه الجرائم ومساءلتهم. إننا نكرر دعوتنا جميع أطراف الصراع إلى الامتثال الصارم للقانون الدولي، وتجنب استهداف العاملين في المجال الإنساني والأصول الإنسانية، والتوقف عن عسكرة مرافق الأمم المتحدةوالمرافق الإنسانية، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى السكان المتضررين.

ونعتقد أن حماية العاملين في المجال الإنساني بفعالية تتطلب جهودا متضافرة من جانب جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأمم المتحدة، لوضع استراتيجية أمنية تكفل قبولاً واسع النطاق بتراهة المنظمات الإنسانية وحيادها واستقلالها على أساس اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها. ويتطلب ذلك العمل المستمر مع جميع أطراف الصراع وبناء الثقة مع القوى السياسية ذات الصلة على الصعيدين المحلي والوطني.

وبما أن صون السلم والأمن الدوليين يظل من المهام الأساسية للأمم المتحدة، فإن المنظمات الإنسانية تعتمد على الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا المجال، لا سيما مجلس الأمن. وتؤدي عمليات حفظ السلام دورا مهما في تلك المهمة، إذ تمثل في الغالب القوة الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها على أرض الواقع من أجل تهيئة الظروف التي تسمح للمنظمات الإنسانية بالعمل. ينبغي أن يكفل مجلس الأمن الإشارة بشكل واضح إلى ضرورة توفير الحماية الفعالة للعاملين في المجال الإنساني أثناء الصراعات المسلحة عندما يأذن بالبعثات المكلفة بعمليات حفظ السلام، فضلا عن الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الولايات، بما في ذلك التركيز على الحماية المادية للعاملين في المجال الإنساني.

ومع ذلك، وكما ذكّر بذلك نائب الأمين العام، فينبغي ألا يشارك الأفراد العسكريون مشاركة مباشرة في الإغاثة الإنسانية، لأن من شأن ذلك أن يربط المنظمات الإنسانية، في أذهان السلطات والسكان المحليين، بالأهداف السياسية

أو العسكرية، مما يضع بالتالي مهمة هذه المنظمات في موضع الخطر. بيد أنه ينبغي أن تساعد بعثات حفظ السلام الدول المضيفة في تعزيز سيادة القانون وحماية قدراتها وتعزيزها في مجالات الحماية والتحقيق والمقاضاة من أجل ضمان المساءلة والمسؤولية.

ونعتقد أن بإمكان الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الاستفادة من الدور المتعاظم الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في بناء الثقة مع أطراف الصراع. ونظرا لما تتمتع به هذه المنظمات من القرب إقليمياً وثقافياً ولغوياً ودينيا، فإنها مؤهلة أكثر لتنظيم حملات قائمة على المعرفة ومراعية للنواحي الثقافية، بما في ذلك زيادة الوعي بضرورة الامتثال للالتزامات بموجب القانون الإنساني الدولي. علاوة على ذلك، يعطي القرب الثقافي للمنظمات الإقليمية إمكانية الوصول إلى مناطق صراع لها خصوصيتها وتكتنفها المخاطر أو يصعب أن تصل إليها المنظمات الأخرى، بما في ذلك الأمم المتحدة.

والأهم من ذلك أن نؤكد من جديد، بينما لا تزال الصراعات هي السبب الرئيسي في المعاناة البشرية، بما في ذلك تزايد عدد اللاجئين والمشردين داخليا، إيماننا الراسخ بأن منع نشوب الصراعات هو الطريقة الأفضل لتوفير الحماية، بما في ذلك للعاملين في المجال الإنساني. وينبغي لنا أن نسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع في المقام الأول وإنشاء آليات فعالة للإنذار المبكر وأدوات للوساطة. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى المناقشة المفتوحة بشأن منع نشوب الصراعات التي ستعقدها رئاسة المملكة المتحدة يوم الخميس.

أود أن أختتم كلمتي بالإشادة، في هذا اليوم الإنساني الدولي، بالعاملين في المجال الإنساني وبمنظماتهم على العمل العظيم الذي يضطلعون به على أرض الواقع. فهم لا يتعين عليهم فقط أن يتعاملوا مع الآثار الإنسانية المترتبة عن الكوارث الطبيعية المتزايدة، بسبب تغير المناخ الذي هو من صنع الإنسان في المقام الأول، ولكنهم يواجهون الآن تصاعداً أيضا في الكوارث التي من صنع الإنسان – الصراعات المسلحة – الأمر الذي يستحق من مجلس الأمن ومن أعضائه أن ينظروا فيه وفق نهج يسعى إلى الحل، بدلاً من النهج الحالي القائم على المصالح.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. وأود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد بيتر بيتر مورير، ومدير مكتب الاتصال، السيد مسعود كاروخيل، على إحاطاتهم الإعلامية.

اليوم، ونحن نحي ذكرى ٢٢ من الموظفين الذين فقدوا أرواحهم في تفجير عام ٢٠٠٣ في بغداد، نتذكر مرة أخرى أنه لا بد لنا من الحؤول دون تكرار مأساة من هذا النوع. لقد حظيت سلامة العاملين في المجال الإنساني وحمايتهم بالتأكيد عليها في العديد من الصكوك الدولية، بما في ذلك اتفاقية عام ١٩٩٤ المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. أدان مجلس الأمن جميع أعمال العنف الموجهة ضد العاملين في المجال الإنساني، فضلا عن الهجمات التي تشن على حفظة السلام، وذلك في بيانه الرئاسي بشأن حماية المدنيين الذي اعتمد أثناء رئاسة بلدي لمجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠١٣ (S/PRST/2013/2). ومع ذلك، ففي ظل الآثار الإنسانية الحالية للصراعات المسلحة الجارية اليوم، يتعرض الأفراد العاملون في المساعدة الإنسانية بصورة متزايدة لبيئات أكثر مخاطرَ وأشد تعقيدا منها في أي وقت مضى. وشهدت عمليات اختطاف موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني غير التابعين للأمم المتحدة زيادة كبيرة في أفغانستان ومالي والسودان وفي أماكن أخرى. علاوة على

ذلك، في الأسابيع القليلة الماضية، قتل خلال القصف على غزة ١١ موظفا في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وهم يعملون بلا كلل من أجل تقديم المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها. وفي ظل تلك الخلفية المقلقة، أود أن أدلي ببعض الملاحظات عن السبل الكفيلة بتعزيز حماية العاملين في المجال الإنساني والأصول الإنسانية.

أولا، فيما يتصل بمنع نشوب الصراعات، يشكل عدم احترام القانون الإنساني الدولي من جانب الدولة والجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول أحد السمات البارزة في العديد من الصراعات المعاصرة. وبالتالي، فإن تحسين الامتثال للقانون الإنساني الدولي بات ضرورة مطلقة، باعتبار ذلك تدبيراً وقائياً قوياً لحماية العاملين في المجال الإنساني في الميدان. ينبغي التنفيذ الكامل للقانون الإنساني الدولي الأساسي، ممثلاً في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها لعام ١٩٧٧ واتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام ١٩٩٤. ومن المهم أيضا زيادة الوعي بالحاجة إلى احترام العمل الإنساني والعاملين في المجال الإنساني، بخاصة من جانب القوات العسكرية والأمنية.

ثانيا، فيما يتعلق بالحماية، فإن من التحديات الرئيسية التي تواجهه العاملين في المجال الإنساني تحقيقُ التوازن بين التنفيذ الفعال للبرامج الإنسانية وبين المخاطر التي تواجه العاملين في المجال الإنساني. ومن جراء تكاثر الأنشطة الإنسانية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية في الآونة الأخيرة، ظهر أيضاً على وجه الخصوص تحدٍ مُلح يتمثل في حماية المنظمات غير الحكومية العاملة في الحقل الإنساني. ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز وصقل إستراتيجيتها لإدارة الأمن. ومن حيث التدابير العملية، من الضروري مواصلة وضع مبادئ توجيهية وأدوات لدعم نهجٍ لإدارة المخاطر في الأنشطة الإنسانية. وفي الوقت نفسه، فإن الحوار مع الحكومات المعنية والأطراف من غير الدول سوف يساعد المنظمات الإنسانية في تحسين فهم الحالات التي تكون متقلبة في كثير من الأحيان، فضلا عن العوامل الاجتماعية والثقافية السائدة على أرض الواقع.

ثالثا، فيما يتعلق بالمساءلة، من الأهمية بمكان كفالة المساءلة على الاعتداءات والانتهاكات الأخرى ضد موظفي المساعدة الإنسانية. ويقع على عاتق السلطات الوطنية الواجب الأساسي المتمثل في التحقيق في تلك الانتهاكات ومقاضاة مرتكبيها؛ ولكن، في الواقع، هناك أعداد صغيرة نسبيا من الملاحقات القضائية على الصعيد الوطني.

لذا، فمن الضروري أن يقدّم المجتمع الدولي الدعم المالي والتقني بقصد تحسين المساءلة على الصعيد الوطني. وفي الوقت نفسه، فإن لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق ونظم الجزاءات يمكن أن تكمّل آليات المساءلة الوطنية، وهو ما تكمله أيضا إمكانية إحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وقبل أن أختتم، أود أن أشيد بجميع العاملين في المجال الإنساني الذين فقدوا أرواحهم أثناء قيامهم بتوصيل المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح إلى من هم في حاجة إليها. وقد أدركنا أن تلك الهجمات أدت، باستهدافها للعاملين في المجال الإنساني، إلى إلحاق أضرار لاإنسانية بأعداد كبيرة جدا من المدنيين المنتظرين للمساعدة في حالات عصيبة. وهذا درس هام ينبغي ألا ننساه أبداً.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، ترأستم مؤخرا مجلس الأمن في بعثة إلى الصومال وجنوب السودان. وهناك، لمس أعضاء الفريق بأنفسهم قيمة العاملين في المجال الإنساني والتغيير الذي يمكن أن يحدثونه في حياة المشرّدين وغيرهم من المتضررين من الصراع.

وجلسة الإحاطة المعقودة اليوم بمناسبة اليوم العالمي للعمل الإنساني تأتي في وقتها المناسب تماماً. ونشكر رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومدير مكتب الاتصال على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين. كما نشكر نائب الأمين العام، معالي السيد يان إلياسون، على حضوره. وقد كانت ملاحظاته ملهمة، والعجز الإنساني الذي أشار بدقة إليه هو في الواقع في صميم المشكلة التي نتناولها في هذا الصباح.

ففي مثل هذا اليوم قبل ١١ عاماً، شعر العالم بالصدمة إزاء الأنباء المروعة عن الهجوم المتعمد الذي شنه إرهابيون على مقر بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في بغداد. ولقي ٢٢ شخصاً، من بينهم سيرجيو فييرا دي ميلو، حتفهم في ذلك العمل الوحشي الذي خلّف أيضاً أكثر من ١٠٠ جريح. وكان الهجوم بمثابه منبّه لإيقاظ المجتمع الدولي. كما ذّكرنا بحقيقة مرّة، هي أن توفير المساعدة الإنسانية في حالات الصراع لا يخلو من مخاطر جسيمة.

ومنذ الهجوم الذي وقع في بغداد عام ٢٠٠٣، تعرّض مئات العاملين في المجال الإنساني للهجوم أو الخطف أو القتل أثناء أداء واجبهم. وهذا هو الواقع الذي يعمل فيه العاملون في المجال الإنساني في كثير من أنحاء العالم. إنهم يواجهون هذه المخاطر يومياً أثناء قيامهم بواجباتهم النبيلة. وليس من الضروري أن يكون الحال كذلك. وفي الواقع، لا ينبغي أن يكون كذلك.

ونحن ندين بأشد العبارات تلك الهجمات الوحشية والجبانة التي تتعارض مع مركز العاملين في المجال الإنساني الذين يتمتعون بحماية عالية بموجب القانون الإنساني الدولي. ويقوم الأساس الذي تستند إليه الحماية الممنوحة للعاملين في المجال الإنساني على مبدأ أساسي من مبادئ القانون الإنساني الدولي، والذي يميّز بوضوح بين المقاتلين وغير المقاتلين. والهجمات على العاملين في المجال الإنساني، وصفهم أشخاصاً لا يشاركون في الصراع، أمر غير مقبول ولا يمكن تبريره.

تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني. إلا أن معظم الصراعات تحدث في جو غير مستقر من الخروج على القانون، حيث تضعف هياكل الحكم وتغيب سلطة الدولة. ومما يؤدي إلى تفاقم هذه الحالة انتشارُ الجهات الفاعلة من غير الدول، بما فيها الجماعات المتطرفة والإرهابيون والشبكات الإجرامية. وهذه المجموعات عادة ما تكون جاهلة بحقوق الإنسان ومبادئ القانون الإنساني الدولي أو لا تحترمها.

وبالنظر إلى تعدد الفصائل المتحاربة، يتبين في بعض الحالات أن التفاوض مع كل فصيل لضمان المرور الآمن للعاملين في المجال الإنساني وللأصول الإنسانية أمر مرهق. إن تعزيز التنسيق بين الجهات الإنسانية الفاعلة أمر مفيد، في إطار ولاية كل منها، من أجل تكملة الجهود التي تبذلها وتعزيز سلامة موظفيها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب اتخاذ التدابير الأمنية الذكية والملائمة لحماية العاملين في مجال تقديم المعونة. ومع ذلك، ينبغي توخّي الحذر للتأكد من أن تدابير الحماية هذه لن تؤثر على حياد العاملين في مجال تقديم المعونة أو إمكانية مرورهم أو تزيد من الأعمال العدائية ضدهم. ونحيط علماً بالملاحظات التي أدلى بها مدير مكتب الاتصال في هذا الصدد.

وفي هذا السياق، نلاحظ أيضاً اعتماد تدابير حماية بديلة، مثل أعمال الشرطة المجتمعية، التي يتزايد اعتمادها من قبل الوكالات الإنسانية. وتؤكد نيجيريا مجدداً أن الأطراف في الصراعات المسلحة – الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول على السواء – يجب أن تتخذ خطوات مناسبة لضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني. وللحيلولة دون تفشي ثقافة الإفلات من العقاب، ندعو الدول إلى ضمان إجراء تحقيقات ذات مصداقية وفي الوقت المناسب في الهجمات على عمال

المساعدة الإنسانية وإلى كفالة تقديم مرتكبي هذه الأفعال للمساءلة. وعندما تكون الدول غير راغبة في التحقيق في هذه الانتهاكات أو تفتقر إلى القدرة على ذلك، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية إحالة هذه الانتهاكات إلى الآليات الدولية حتى يمكن التصدي لها وجبر آثارها.

وفي الختام، نعتقد أن من الضروري التخفيف من حدة الهجمات التي تشن على العاملين في المجال الإنساني وتواترها. ويجب على المجتمع الدولي مواصلة العمل لاستكشاف مختلف الوسائل للحفاظ على سلامتهم وأمنهم في ساحات الصراع في جميع أنحاء العالم. ونعرب عن امتناننا العميق للعاملين في المجال الإنساني لما يبدونه من شجاعة وتفانٍ للتخفيف من معاناة السكان المتضررين من الصراع على الرغم من التحديات التي يواجهونها. ونقدم تعازينا الحارة لأسر الأشخاص الذين فقدوا أحباءهم في سياق تقديم المساعدة الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها.

السيدة كنغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تكريس وقت المجلس في هذا الصباح لهذه المسألة الحيوية. ونشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على تذكيرنا بأسلوب بليغ بأن الملايين من المدنيين مهددون، حيث يجدون أنفسهم في براثن الأزمات الإنسانية ويتعرضون للهجوم المباشر في الصراعات. ومن دون المساعدة التي يقدمها العاملون في المجال الإنساني، ستكون معاناتهم أسوأ إلى حد يفوق الوصف. ويشهد العالم أكبر عدد من الأزمات الكبيرة المتزامنة منذ عقود. ففي نهاية عام ٢٠١٣، أصبح أكثر من ٥٠ مليون شخص إما مشردين داخلياً أو لاجئين. واحتاج كل واحد منهم إلى شكل ما من أشكال الحماية والمساعدة. وبوصفنا المجتمع الدولي، فإننا نعتمد على العاملين في المجال الإنساني لتقديم المساعدة الحيوية في الأماكن الخطرة، وكما شدد السيد ماورير، فإنهم يعتمدون على المبادئ الإنسانية لحمايتهم.

وبينما نحيي اليوم ذكرى تفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد ونرثي أولئك الذين جادوا بأرواحهم في خدمة البشرية، نشيد أيضاً بجميع العاملين في المجال الإنساني حالياً الذين يعملون بلا كلل وهم عزّل من السلاح في بعض من أكثر مناطق الصراعات والكوارث التهابا في العالم.

فالعاملون في المجال الإنساني أصبحوا أساسيين أكثر من أي وقت مضى، ولكنهم أيضاً باتوا أكثر عرضة للخطر. وأضحى الاستهداف المتعمّد للعاملين في المجال الإنساني سمة بارزة مثيرة للاشمئزاز للصراعات. وتدنى العنف ضد العاملين في مجال تقديم المعونة إلى أغوار أعمق في عام ٢٠١٣. فالأرقام التي ذُكرت في هذا الصباح صادمة. ونذكر على وجه الخصوص التأثير على الموظفين الوطنيين الذين يخاطرون بسلامتهم الشخصية، حتى عندما قد تكون أسرهم معرضة للخطر، من أجل إنقاذ الأرواح في بلدانهم ومجتمعاتهم المحلية. وكانت الغالبية العظمى من الهجمات التي وقعت في عام ٢٠١٣ ضد الموظفين الوطنيين، كما سمعنا صباح اليوم، ونحن نعلم أن الإحصاءات لا تخبرنا إلا جزءاً من الحكاية. ومن العار أن يصبح من يعملون لإنقاذ أرواح الناس هم أنفسهم أهدافاً لذلك السبب تحديدا. وهذا تحدٍ أمني يجب مواجهته.

والقانون الدولي ينص على أن حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني، مسؤولية جميع أطراف النزاع. ويوفر القانون الإنساني الدولي الحماية للعاملين في الإغاثة وللطواقم الطبية. ويجب احترام تلك المبادئ. ويجب أيضاً أن تكون مباني الأمم المتحدة مكاناً له حرمته. ويجب أن تظل المدارس والمستشفيات ملاذات آمنة. وتهدف الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وبروتوكولها الاختياري إلى حماية هؤلاء الأفراد ومنع الإفلات

من العقاب بخصوص الهجمات على موظفي الأمم المتحدة أو ممتلكاتها. ونحث جميع الدول على الانضمام إلى هذين الصكين.

يرتبط عمل الدوائر الإنسانية ارتباطاً وثيقاً بأعمال المجلس في صون السلم والأمن الدوليين. ومعظم الاعتداءات على العاملين في مجال تقديم المعونة تقع في حالات مدرجة على جدول أعمالنا. ويتزايد استهداف المدنيين والبنى التحتية المدنية في الصراعات المسلحة.

وفي بعض الحالات، يكون هذا جزءا من استراتيجية عسكرية متعمدة. ونتيجة لذلك، فإن منع وصول المساعدة الإنسانية إلى أولئك المدنيين، بما في ذلك الهجمات على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين يحاولون مساعدتهم، يزداد منهجية. وببساطة، فإن هذه الإجراءات أصبحت عنصرا من عناصر الصراع. والحالة في سوريا مثال صارخ على ذلك. ولهذا السبب، وفي مواجهة جسامة المعاناة الإنسانية هناك، اتخذ المجلس بالإجماع القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) دعما للجهود الإنسانية.

وقد أدرك المجلس منذ زمن طويل أن حماية المدنيين تحتل مكانة مركزية في عملنا. ومن أجل حماية المدنيين، يجب علينا حماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وكفالة قدرتهم على الوصول. ومن واجب المجلس أن يستخدم جميع الأدوات المتاحة تحت تصرفه للقيام بذلك. وفي هذا الصدد، هناك أمور ينبغي لنا أن نفعلها.

أولا، ينبغي أن نتأكد من التنفيذ الكامل للقرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن حماية الموظفين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ولكن، بالنظر إلى تزايد الاعتداءات عليهم، ينبغي للمجلس الآن الاستفادة من ذلك القرار.

ثانيا، ينبغي أن نواصل إصدار ولايات لبعثات حفظ سلام تهدف إلى تهيئة ظروف مواتية للعمل الإنساني القائم على المبادئ حيثما كان ذلك مناسبا، كما فعلنا في جنوب السودان. ويمكن أن يتراوح ذلك بين تقديم الدعم إلى عمليات السلام والإبلاغ عن تحديات الوصول، بالإضافة إلى الإجراءات الأمنية اللازمة لحماية الموظفين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والمرافق التابعة لهم وإبقاء طرق الوصول مفتوحة. وفي جميع الحالات، يجب أن تكون المبادئ الإنسانية فوق كل شيء.

ثالثا، عندما يكون هناك نظام جزاءات قائم، ينبغي أن نطبق الجزاءات على من يعرقلون إيصال المساعدات الإنسانية.

رابعا، يجب أن يعمل المجلس على إنهاء الإفلات من العقاب بالنسبة للاعتداءات التي تقع على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وينبغي تقديم الجناة إلى العدالة أمام المحاكم، سواء كانت محلية أو دولية. وينبغي أن يعبر المجلس بوضوح عن أنه يتوقع إجراء تحقيقات كاملة بشأن استهداف المدنيين العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. وحين تكون الدولة غير راغبة في إجراء هذه التحقيقات أو غير قادرة على ذلك، يكون من الملائم أن تنشئ الأمم المتحدة بعثات لتقصي الحقائق. ويتعين على المجلس دعم الملاحقة القضائية لمرتكبي الهجمات على الموظفين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ونرحب بأن المحكمة الجنائية الدولية تحاكم حاليا عبد الله بنده وأبكر نورين بزعم ضلوعهما في هجوم على بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وذلك على سبيل المثال، نتيجة الإحالة من قبل المجلس. ويجب على المجلس دعم هذه العمليات.

وأخيرا، يشكل انتشار الجماعات المسلحة من غير الدول تحديات فريدة من نوعها. ونشيد بعمل منظمات مثل منظمة نداء جنيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر الذي يهدف إلى تعزيز امتثال تلك الجماعات لالتزاماتها. وينبغي أن يواصل

المجلس استشكاف سبل مبتكرة لتشجيع تلك الجماعات على الامتثال، كما فعلنا في التعامل مع مسألة الأطفال في النزاعات المسلحة.

ولا تزال العمليات الإنسانية تشكل جزءا بالغ الأهمية من الالتزام الجماعي بتحقيق السلام والأمن الدوليين. ولن نقبل بوقوع هجمات على العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية بوصفه نتيجة حتمية للصراع. ففي كثير من الأحيان، يكون العاملون في مجال المساعدة الإنسانية هم من يقومون بحماية المدنيين. ويجب أن يتصرف المجلس لحمايتهم.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): اليوم هو اليوم العالمي للعمل الإنساني. وتكتسي مناقشة مجلس الأمن اليوم التي تدور بشأن حماية العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية أهمية خاصة. وأود أن أشكر نائب الأمين العام يان إلياسون على إحاطته الإعلامية. كما استمعت الصين بوعي إلى الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السيد ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وممثل المنظمات غير الحكومية.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ المجلس للقرار ١٢٦٥ (١٩٩٩) بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وخلال الأعوام الخمسة عشر الماضية، بذل المجتمع الدولي جهودا دؤوبة من أجل حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وتوفير الإغاثة الإنسانية في الوقت المناسب ومساعدة ضحايا الصراع، وقد تحققت إنجازات إيجابية. وفي الوقت نفسه، يستمر ظهور مسائل إقليمية ساخنة. وقد أصبحت الصراعات أكثر تعقيدا. أما العاملون في الأمم المتحدة في مجال الأنشطة الإنسانية والوكالات الإنسانية ومنظمات الإغاثة ممن يعملون في الخطوط الأمامية فيواجهون بيئة أمنية وظروفا آخذة في التدهور. وما فتئ العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية، من العراق إلى قطاع غزة ومن الصومال في القرن الأفريقي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، يتعرضون لشتى أشكال الهجمات العنيفة. بل إن البعض منهم فقدوا أرواحهم نتيجة لهذه الهجمات.

وتولي الصين أهمية كبرى لحماية العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. وندين الهجمات وأعمال العنف التي تُشن ضدهم. ونعرب عن التقدير لمن يتحدون الصعاب، في إنكار للذات، من أجل توفير خدمات منقذة للحياة في النزاعات المسلحة.

وتؤيد الصين مناقشات المجتمع الدولي بشأن تعزيز حماية العاملين في المجال الإنسانية. وأود أن أبدي الملاحظات الأربع التالية:

أولا، إن حماية العاملين في المجال الإنساني هي مسؤولية لا مفر منها تقع على عاتق أطراف أي صراع. وينبغي تقيد جميع أطراف النزاعات المسلحة بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والاتفاقيات التي تنظم سلامة موظفي الأمم المتحدة، والوفاء بالتزامها بحماية العاملين في المجال الإنساني. وفيما يتعلق بالهجمات على العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وأعمال العنف ضدهم، ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع البلدان المعنية على إجراء تحقيقات، وينبغي أن نحترم النتائج التي تتوصل إليها. ويجب محاسبة الجناة ويجب تقديم المساعدة إلى البلدان التي تحتاج إلى الدعم المالي والتقني.

ثانيا، ينبغي لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية ومنظمات الإغاثة أن تلتزم، في سياق الاضطلاع بأعمال الإغاثة الإنسانية في الصراع، بميثاق الأمم المتحدة؛ وأن تتمسك بالمبادئ الإنسانية، وهي الحياد والنزاهة والاستقلال؛ وأن تحترم سيادة البلدان المعنية وسلامتها الإقليمية احتراما كاملا؛ وأن تتجنب الانخراط في الصراع أو دعم أي طرف من الأطراف. وهذا أمر ضروري إذا أُريد لجهود الإغاثة الإنسانية أن تلقى تفهما من قبل جميع الأطراف وأن تحظى بثقتها. وهو أيضا أداة هامة لضمان سلامة العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية.

ثالثا، إن منع نشوب الصراعات وتسويتها هو مفتاح تعزيز حماية العاملين في المجال الإنساني. وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يضطلع بنشاط بدور الوساطة السياسية والدبلوماسية الوقائية وأن يشجع الأطراف المعنية على تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية مثل الحوار والتفاوض ومنع تصاعد الصراع ومكافحته والعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي، وبالتالي التخفيف من حدة الضرر الذي يلحق بالعاملين في المجال الإنساني عن طريق معالجة أسبابه الجذرية. ويمكن أن يؤدي إذن مجلس الأمن بنشر عمليات للأمم المتحدة لحفظ السلام دورا هاما في دعم نجاح جهود الإغاثة الإنسانية وحماية العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية.

رابعا، لتوفير حماية شاملة للعاملين في المجال الإنساني، يجب على الدول الأعضاء والأمم المتحدة والوكالات الإنسانية أن تتخذ إجراءات متضافرة ومنسقة بغية تحقيق التآزر. وينبغي للأمم المتحدة أن تستفيد بصورة كاملة من ميزتها النسبية وأن تجري تحليلا متعمقا وتقييما للمخاطر والتحديات التي تواجهها أعمال الإغاثة الإنسانية في مناطق الصراع على أساس احترام وجهات نظر البلدان المعنية ومواصلة الاتصال والتنسيق مع أطراف الصراع وتعزيز حماية العاملين في المجال الإنساني. ولا بد من اتخاذ تدابير شاملة من أجل التصدي بفعالية لجميع التحديات الأمنية التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر المملكة المتحدة على تنظيم جلسة الإحاطة الحسنة التوقيت هذه بمناسبة اليوم العالمي للعمل الإنساني، وأن شكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاث على إسهاماتهم الرصينة.

وفي ظل العدد غير المسبوق من الأزمات الإنسانية من المستوى ٣ ووجود ما يزيد على ٥٠ مليونا من اللاجئين والمشردين داخليا في العالم، فإن الخدمات المكرسة التي يقدمها العاملون في المجال الإنساني هي أمر في غاية الأهمية. وإذ نشيد بما يبذله جميع العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية من جهود تتسم بنكران الذات والتي تشهد على أفضل ما في إنسانيتنا، يجب أيضا أن نسعى إلى ضمان ألا يدفعوا أبهظ ثمن لعملهم المنقذ للحياة، ألا وهو، حياتهم.

وقد قام المجلس في الأسبوع الماضي بزيارة جنوب السودان ليرى على الطبيعة أولئك الذين شردوا أثناء سعيهم للبقاء على قيد الحياة في ظل ظروف مزرية، مهددين بالإصابة بالكوليرا وغيرها من الأمراض، ويجدون أنفسهم على شفا المجاعة، فيما يواجه نحو ٥٠ ٠٠٠ طفل خطر الموت جراء سوء التغذية الحاد. وتمثل الحماية والمعونة الإنسانية التي توفرها الأمم المتحدة شريان الحياة الوحيد بالنسبة للعديد من أولئك المشردين. ويتعرض شريان الحياة هذا للتهديد نتيجة انتهاكات اتفاقات مركز القوات والتحريض ضد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وشن الهجمات عليهم. وقد قتل ستة من العاملين في المجال الإنساني في أوائل هذا الشهر. وكما قال طوبي لانزر، منسق الأمم المتحدة المقيم في جنوب السودان، بأسى:

> ”لا يمكنني تصور كيف يمكن لأي شخص أن يفعل ذلك. أن يأتي شخص ليوفر لأطفالك الرعاية الطبية والاهتمام، فتقوم بإعدامه. إنه أمر يفوق الخيال“.

ولكن ذلك الأمر الذي يفوق الخيال يمثل الواقع المتزايد الخطورة بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني في جميع مناطق الصراع. فقد شهد عام ٢٠١٣ مقتل أو جرح أو اختطاف ما مجموعه ٤٦٠ من العاملين في مجال تقديم المعونة، وهو أعلى رقم على الإطلاق. كما شهدت الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٤ مقتل عدد من العاملين في المجال الإنساني يفوق الحصيلة الإجمالية لعام ٢٠١٢. وكما يوضح أحدث تقرير

عن ”نتائج العمل الإنساني“، فإن عدد الضحايا مقارنة بمعدل الهجمات آخذ في الازدياد أيضا.

أما الموظفون المحليون العاملون في المجال الإنساني فمعرضون للهجمات بشكل خاص، حيث تقع في صفوفهم معظم الوفيات والإصابات وعمليات الاختطاف والتحرش وأعمال اللصوصية والتخويف.

ويجب علينا أن نفعل المزيد لحماية العاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم الموظفون الوطنيون. ويجب التصدي على وجه السرعة للمسألتين المتعلقتين بتكاثر الجهات الفاعلة من غير الدول في مناطق الصراع، والطابع المتزايد غير المتناظر للتهديدات القائمة، من بين مسائل أخرى.

إن نظام روما الأساسي يعرّف الهجمات التي تُشنّ ضد العاملين في المجال الإنساني كجريمة حرب. وينص القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) على أن الاتفاقات المتعلقة بمركز القوات ومركز البعثات والبلد المضيف بين الأمم المتحدة والبلدان المضيفة ينبغي أن تتضمن أحكاما تنص على أن الهجمات التي تُشنّ ضد العاملين في المجال الإنساني هي جرائم يعاقب عليها القانون، ويقاضَى مرتكبوها أو يجري تسليمهم. ومع ذلك، كم مرة شهدنا هذه الأحكام توضع موضع التنفيذ؟ وسواء لانعدام القدرة أو الارادة السياسية، هناك فجوة ملحوظة تتعلق بالمساءلة تجاه الجرائم التي ترتكب في حق العاملين في المجال الإنساني.

والدول بحاجة إلى التأكيد على تقديم الذين يشنّون الهجمات في أراضيها ضد أفراد المساعدة الإنسانية والأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، إلى العدالة. وما دام مناخ الإفلات من العقاب سائدا، فإن العاملين في المجال الإنساني سوف يتعرضون بشكل متزايد للهجمات وغيرها من الحالات التي تهدد أرواحهم.

وينبغي لهذا المجلس، من جانبه، أن يدين باستمرار الهجمات ضد العاملين في المجال الطبي الإنساني، وينبغي له أن يلتمس المساءلة عن هذه الجرائم، بما في ذلك من خلال استخدام مختلف الأدوات المتوفرة له، مثل الجزاءات، وتحديد المعايير، ولجان التحقيق، وبعثات تقصي الحقائق، والإبلاغ من جانب أفرقة رصد حقوق الإنسان، والاحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية.

والعمل الإنساني، مثلما تنص عليه اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وينص عليه البروتوكولان اللذان أضيفا إليها عام ١٩٧٧، يرتكز على مبادئ النزاهة والحياد والاستقلال، وهي السمات الأساسية لأية عملية إنسانية، كما أكد عليه في وقت سابق اليوم نائب الأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وانتهاك هذه المبادئ قد يسبب عواقب وخيمة للعاملين في المجال الإنساني أنفسهم، وكذلك لأولئك الذين يعتمدون على المساعدة التي يقدمونها.

ولقد شهدنا في سوريا انتهاكا صارخا للغاية لمبدأي النزاهة والحياد، حيث أن أطراف الصراع، وبخاصة النظام السوري، أعاقت مرارا وتكرارا المعونة الإنسانية، وامتنعت عن الموافقة على عمليات المساعدة، وغيّرت مسار المعونة كوسيلة من وسائل الحرب. ويجب على المجلس كفالة تنفيذ القرارات الإنسانية ذات الصلة تنفيذا كاملا، واتخاذ مزيد من الإجراءات اللازمة في حال عدم القيام بذلك.

ويساور وفدي أيضا القلق إزاء إضفاء الطابع السياسي على وصول المساعدة الإنسانية إلى الحدود الشرقية من أوكرانيا، حيث أن محاولات إيصال المعونة الإنسانية المزعومة قد اقترنت بتحركات عسكرية متزايدة من جانب روسيا، وانتهاكات للحدود الأوكرانية، ومواصلة تقديم الدعم إلى جماعات المتمردين المناهضين لأوكرانيا. وجميع هذه المحاولات الرامية إلى التأثير على وصول المساعدات الإنسانية لأغراض

سياسية أو عسكرية محاولات غير مقبولة، وهي تتناقض مع القانون الإنساني الدولي روحا ونصا.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون لنائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، ورئيس اللجنة الدولية الصليب الأحمر، السيد مورير، والسيد كاراكيل لمشاركتهم في هذه الجلسة المنعقدة اليوم، ولاحاطاتهم الاعلامية الموضوعية.

إن حماية العاملين في المجال الإنساني هي أحد الجوانب الهامة لمشكلة حماية المدنيين في الصراع المسلح. واليوم، بينما نحتفل باليوم العالمي للعمل الإنساني، نود مرة أخرى أن نشيد بالشجاعة والتضحية بالنفس من جانب أفراد الوكالات الإنسانية الدولية، الذين يضطلعون بعمل حاسم الأهمية لتقديم المساعدة إلى المدنيين الذين يعيشون ظروفا صعبة، وتخفيف المعاناة عنهم.

وإزاء الصراعات المسلحة المستمرة، أثبت نشاط توفير المساعدة الإنسانية أنه أحد أخطر أنواع الأنشطة. وفي هذا الصدد، دعا المجلس مرارا وتكرارا الأطراف في الصراعات المسلحة إلى التقيد الصارم بأحكام القانون الإنساني الدولي، واحترام العاملين في المجال الإنساني وشحنات المساعدة الإنسانية وتوفير الحماية لهم، واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة التحرك الآمن والسريع وبدون إعاقة لشحنات المساعدة الإنسانية ومعداتها والأفراد الذين يقومون بها.

وعلى الرغم من التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي، لا تزال الجهود التي تبذل من أجل كفالة سلامة الأفراد العاملين في المجال الانساني وموظفي الأمم المتحدة تواجه العرقلة، وما فتئت حياتهم وصحتهم في خطر. ونحن نشعر بقلق بالغ من البيانات الواردة في أحدث تقرير للأمين العام (A/68/489) عن سلامة وأمن الأفراد العاملين في مجال تقديم المساعدة الانسانية، وعدد القتلى والجرحى من عمال الإغاثة الإنسانية في عام ٢٠١٣. والرقم المذكور هو رقم قياسي مقارنة بالفترات السابقة كافة. فقد لقي أحد عشر موظفا من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى مصرعهم في تموز/يوليه من هذا العام خلال الصراع الدموي في غزة، الذي لا يزال يتعين وضع حد له.

وكان المجتمع الدولي قد هزته حوادث القصف على مدارس الأمم المتحدة التي كانت تأوي مدنيين فلسطينيين. وهناك العشرات من متطوعي الهلال الأحمر لقوا حتفهم في سوريا أثناء قيامهم بواجبهم الإنساني. كل هذا يؤكد على الحاجة إلى تعبئة إضافية للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية من أجل تعزيز الآليات التي تكفل سلامة العاملين في المجال الإنساني. ونحن نؤيد أنشطة الأمانة العامة للأمم المتحدة التي ترمي إلى تعزيز النظام الجديد لمستويات الأمان السارية المفعول منذ عام ٢٠١١، واضطلاع الأمم المتحدة بأعمال توفير الحماية للعاملين في المجال الإنساني عن طريق مفهوم الثبات والوفاء بالوعد.

إن موقفنا يتمثل في أنه يجب التحقيق بعناية في كل حالة من حالات العنف ضد العاملين في المجال الإنساني، وتقديم المذنبين إلى العدالة. بطبيعة الحال، يجب الامتثال الصارم من جانب المنظمات الإنسانية للمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة بشأن تقديم المساعدة الإنسانية.

ويجب أن تكون إحدى الأولويات اليوم اعتماد تدابير عاجلة لتوفير المساعدة الإنسانية للشعب في جنوب شرقي أوكرانيا. ويذكر أن بعض أعضاء المجلس قد أُعجبوا ”بضبط النفس“ من جانب السلطات في كييف، كما لو أنهم يشجعونها على ارتكاب مزيد من الأعمال العسكرية المتهورة. لقد أدى هذا الموقف الآن إلى سقوط مئات الضحايا من المدنيين. القوات الحكومية ووحدات المرتزقة العقابية تواصل القصف المدفعي العشوائي على المدن والأماكن الأخرى في منطقتي

دونيتسك ولوهانسك، بما في ذلك استخدام الذخائر الحارقة. والواضح أن الطريقة الوحيدة الفعالة حقا لحماية المدنيين في هذا الصراع هي وقف إطلاق النار فورا ومن غير شروط، الأمر الذي طالبنا به مرارا وتكرارا.

لقد ذكر الممثل الأوكراني في جلسة المجلس المؤرخة ٨ آب/أغسطس أنه ”لا توجد أزمة إنسانية في أوكرانيا“ (S/PV.7239). وكما فعلت كييف سابقا، فهي تفضل تجاهل محنة مئات الآلاف من الناس في دونيتسك ولوهانسك الذين، بسبب الخطأ الذي ارتكبته كييف، ترُكوا من دون ماء، وكهرباء، وأدوية، ومساعدات طبية، وأغذية. واستمرار تدهور الوضع وتزايد الاحتياجات الإنسانية أمران ذكرهما مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. واستنادا إلى البيانات الصادرة عنه، ولمجرد الفترة من ١٠ إلى ١٥ آب/أغسطس، هناك أكثر من ٢٢٠٠٠ شخص غادروا دونيتسك ولوهانسك. ففي ظل هذه الظروف، نعلق أهمية كبرى على نجاح الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية الروسية إلى المناطق التي أنهكها القتال في جنوب شرقي أوكرانيا، بمشاركة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

كم هو عدد التلميحات السياسية التي لا أساس لها والتي اضطررنا إلى الاستماع إليها في هذا الصدد! لقد استجابت السلطات في كييف بطريقتها الخاصة من خلال تصعيد الأعمال العدائية بهدف واضح ألا وهو قطع طريق التفاوض معها بشأن المساعدة الإنسانية الآتية من الحدود الروسية – الأوكرانية باتجاه لوهانسك. إن كثافة القصف على لوهانسك وضواحيها ازدادت حدة، وبالضبط في الأماكن التي كان من المخطط لها أن تتلقى المساعدة الإنسانية. ومع ذلك، فقد أثمرت الجهود التي بذلتها القيادة الروسية. إذ جرى حل جميع المسائل التقنية، وتم التأكيد على ذلك في اجتماع عقده مؤخرا وزراء خارجية ألمانيا وروسيا وأوكرانيا وفرنسا في برلين. ونأمل ألاّ يحاول أحد مجددا عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية من روسيا، وأن يبدأ هذا العمل في الساعات القليلة المقبلة. في الوقت نفسه، لا تزال هناك حاجة ملحة إلى أن يضمن الجانب الأوكراني حماية العاملين في المجال الإنساني.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناننا لرئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد مورير، لمشاركته الشخصية النشطة في تنظيم إيصال المساعدات الإنسانية الروسية إلى الناس في شرق أوكرانيا، الذين هم في أمسّ الحاجة إليها.

السيد بانتي (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد إلياسون والسيد مورير والسيد كاراكيل على بياناتهم.

خلال هذا الاحتفال باليوم العالمي للعمل الإنساني، أود أن أشيد بالجهود التي يبذلها العاملون في المجال الإنساني في ظل ظروف كثيرا ما تكون خطرة على حياتهم. ونشيد بمبادرة المملكة المتحدة إلى عقد هذه الجلسة، التي توفر لنا فرصة التذكير بالعاملين في مجال المعونة الإنسانية والإشادة بهم، الذين فقدوا حياتهم لإنقاذ حياة الآخرين. واليوم، إن السكان المدنيين، فضلا عن العاملين في المجال الإنساني، هم الذين يدفعون ثمن هذه الحروب حول العالم، والذين يكونون في أغلب الأحيان هدفا لأطراف الصراع. فالحروب في سوريا، والصومال، وجنوب السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى والعراق اليوم – تسلط الضوء على أوجه القصور في الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة، وأيضا على الحاجة إلى التسريع في هذه الاجراءات من أجل توفير أقصى قدر من الحماية.

وإذ يقوم العاملون في المجال الإنساني وموظفو الأمم المتحدة بتنفيذ مهامهم، فإن ذلك غالبا ما يعني أن يصبحوا هم أنفسهم ضحايا لا حول لهم، الأمر الذي يبعث على الإحباط، ويشيع أيضا لدى الناس الشعور بأنهم لا سند لهم.

يجب أن يكون عمل الأمم المتحدة فعالاً فيما يتصل بالمدنيين، بيد أن هناك صعوبات تواجه تحقيق ذلك. والعدد الكبير من العاملين في المجال الإنساني الذين يقتلون هو نتيجة منطقية لهذا الوضع. ومع ذلك، فإن دور مجلس الأمن فيما يتعلق بحماية المدنيين ما فتئ يتأكد، ولا يزال يمثل أحد الشواغل الرئيسية. ويشدد مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ (S/PRST/1999/6)، على الصلة الوثيقة بين الانتهاكات المنهجية للحقوق المدنية وما يصيب السلام والأمن الدوليين من انهيار. ومما كان ينبغي أن يساعد على تحسين الوضع ما ينظمه المجلس من مناقشات متكررة في السنوات الأخيرة، إلى جانب المناقشات التي تنظمها الهيئات القانونية الدولية بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وبروتوكولها الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧ واتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام ١٩٨٤.

ومع ذلك، يستطيع المرء أن يلاحظ أن العديد من التحديات لا تزال قائمة. فالهجمات على المدنيين وموظفي الأمم المتحدة في تزايد. وهذا سبب إضافي يجب أن يدفع أعضاء المجلس إلى التساؤل عن أوجه القصور في إجراءات الأمم المتحدة من حيث تحسين الوضع. ومن الواضح أن الصعوبات التي تكتنف تقديم المساعدة إلى المدنيين لا تزال كثيرة، وأن حماية المدنيين والدفاع عنهم في البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة، وحماية أرواح العاملين في المجال الإنساني، لا تتمتع للأسف بنفس الوسائل والموارد على الصعيد الدولي. إن حماية المدنيين أمر معقد في بعض الأحيان ويمكن أن تتأثر عندما تكون هناك اختلافات داخل المجلس، كما هو الحال حاليا بالنسبة للحالة في سوريا أو أوكرانيا.

ومن جهة أخرى، يمكن تحسين حماية العاملين في مجال تقديم المعونة إلى حد كبير – ولا أحد يجادل في ذلك – بتنفيذ الآليات القانونية والسياسية القائمة. وتوجد مقترحات قدمها الأمين العام للقيام بذلك. ومن الوسائل المتاحة اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام ١٩٩٤. لا تقتضي تلك الاتفاقية أن تمنع الدول الأعضاء وقوع اعتداءات على المدنيين فحسب، بل تحض أيضا على المقاضاة وإيقاع العقاب الملائم على مرتكبي هذه الأفعال. وبالمثل، يتعين تنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وبروتوكوليها الإضافيين. وتكمن أهمية القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) في أنه يدعو الأمين العام بأن يدرج في اتفاقات مركز القوات، واتفاقات مركز البعثة، والاتفاقات بين الأمم المتحدة والبلدان المضيفة ما يلزم من التدابير الرئيسية في إطار اتفاقية عام ١٩٨٤، ولا سيما فيما يتعلق بمنع الاعتداءات على أفراد عمليات الأمم المتحدة.

والأمر الرئيسي اليوم هو وقوع هجمات من هذا القبيل وضرورة مقاضاة الجناة. وبالمثل، ليس هناك نظام للمتابعة فيما يتعلق بالتدابير المزمع اتخاذها ضد مرتكبي تلك الأعمال دولياً أو محلياً.

وفي الختام، يتعين على الدول أن تدرك مسؤولياتها وأن تتصرف وهي واعية بالنتائج. يجب أن يركز مجلس الأمن جهوده في مجالات الوقاية مع الشروع في حوار حقيقي مع البلدان المعنية من أجل محاكمة مرتكبي الجرائم ضد العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة والموظفين المحليين.

السيد دَن (الولايات المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الجيدة التوقيت. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على مشاركتهم اليوم.

في هذه الذكرى السنوية الحادية عشرة لتفجير فندق القناة في بغداد، وإذ نشهد الذكرى السنوية العشرين لاعتماد اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام ١٩٩٤، فإننا نحيي موظفي الأمم المتحدة والأفراد العاملين

في المجال الإنساني الذين سقطوا في ميدان الشرف. وأود أن أثني على العمل الذي يضطلع به العاملون في المجال الإنساني في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم العاملون الوطنيون والمحليون، وأن أؤكد مجددا على رأينا المشترك الذي مفاده أن الهجمات على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي.

العاملون في المجال الإنساني هم شريان الحياة الذي يمده المجتمع الدولي إلى الفئات المحرومة والمجتمعات المحلية المعزولة في حالات الطوارئ. اليوم، هناك ١٠٨ ملايين نسمة يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، وفي جميع أنحاء العالم يتشرد بسبب العنف أعداد من الناس هي الأكبر الآن منها في أي وقت مضى. للعاملين في المجال الإنساني أهمية حيوية في تمكين مجلس الأمن من الاستجابة للحالات الإنسانية المتدهورة الناجمة عن أخطار تهدد السلام والأمن. ولقد تصاعد العنف ضد عمال المساعدة الإنسانية في السنوات ال ١١ الماضية، وتضاعفت أعداد الضحايا ثلاث مرات منذ هجوم عام ٢٠٠٣ الذي وقع في بغداد. وفي العام الماضي وحده، كان هناك ٢٥١ من حوادث العنف الخطيرة ضد العاملين في مجال تقديم المعونة في ٣٠ بلدا مختلفا. في ظل ظروف متزايدة الصعوبة تواجه العاملين في الحقل الإنساني، أود أن أشدد على ثلاث أولويات للولايات المتحدة: كفالة سلامة العاملين في المجال الإنساني وإمكانية وصولهم، وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية، وتحقيق المساءلة.

ونشعر ببالغ القلق إزاء تزايد وتيرة الهجمات على العاملين في المجال الإنساني وعدد العاملين في المجال الإنساني الذين قتلوا في عام ٢٠١٣، بخاصة في سوريا، حيث تعرض ١٠٩ من العاملين في مجال تقديم المعونة إما للقتل أو الاحتجاز أو الاختطاف أو الارتهان منذ بداية الحرب الأهلية. وعلى الرغم من الظروف الخطرة، ما زال متطوعو الهلال الأحمر العربي السوري يقدمون للناس في سوريا ما تمس حاجتهم إليه من المساعدة.

تمثل هذه الهجمات عجزا إنسانياً، كما قال هذا الصباح نائب الأمين العام. فهي لا تسلب العالم أفرادا يتمتعون بالشجاعة والالتزام فحسب، بل تحرم أيضاً الفئات الضعيفة من السكان من المساعدة الإنسانية الضرورية المنقذة للحياة في حالات إنسانية متردية. من أجل كفالة سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المعونة، تؤكد الولايات المتحدة مجددا التزامنا باستقلال العمليات الإنسانية، والروح الإنسانية فيها، وحيادها، ونزاهتها.

يواجه العاملون في المجال الإنساني اليوم تهديدا متزايداً من الجهات الفاعلة من غير الدول. في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، نصب المتمردون كميناً قتلوا فيه خمسة من العمال الأفغان كانوا يعملون في مشروع لمحو الأمية تديره جمعية خيرية فرنسية. وبالأمس فقط، أصدر المجلس بيانا صحفيا (SC/11523) بشأن مقتل اثنين من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في هجوم وقع في شمال مالي خلال عطلة نهاية الأسبوع. وفي وقت سابق من هذا الشهر، استهدفت إحدى الميليشيات ما لا يقل عن خمسة من العاملين في مجال تقديم المعونة جنوب السودان.

ونشدد على أن المسؤولية الأساسية عن أمن وحماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني تقع بموجب القانون الدولي على عاتق الحكومات التي تستضيف عمليات الأمم المتحدة. ويقودني هذا إلى مسألة إتاحة الوصول إلى المحتاجين. يساور الولايات المتحدة عميق القلق إزاء ارتفاع عدد الأزمات الإنسانية التي لا تتوافر للمجتمع الإنساني الدولي إلا إمكانيات ضئيلة للوصول إليها بسبب تعذر ضمان سلامة الموظفين وأمنهم. لقد أدى عدم إمكانية الوصول في أماكن مثل سوريا، والعراق، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان،

وجنوب السودان، والصومال، وبلدان أخرى، إلى حرمان الملايين من المواطنين الضعفاء من الحصول على ما هم في أمس الحاجة إليه من الغذاء والماء والمأوى والدواء.

وندعو جميع الأطراف والدول والجهات الفاعلة من غير الدول على السواء إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وفوري وآمن وبدون عوائق. تستطيع بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أن تضطلع بدور أساسي في تهيئة ظروف آمنة للعمليات الإنسانية إذا صدر إليها تكليف بذلك. ونرحب بالتعاون والتنسيق والتعاون بين إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والأفرقة القطرية للعمل الإنساني التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما حينما تتضمن الولايات تهيئة الظروف اللازمة من أجل تسهيل إيصال المساعدة الإنسانية، كما هو الحال مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وفي الختام، لا بد من وضع حد للإفلات من العقاب على العنف المرتكب بحق عمال المساعدة الإنسانية. فالمساءلة عن قتل العاملين في المجال الإنساني أثناء أداء مهامهم إما ضئيلة وإما منعدمة. وتدعم الولايات المتحدة الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة وتقديم مرتكبي الجرائم ضد العاملين في المجال الإنساني. ونحض المجلس على استخدام لجان التحقيق، وبعثات تقصي الحقائق، والجزاءات، فضلا عن توفير الدعم للسلطات الوطنية في ما تقوم به من تحقيقات وملاحقات قضائية. وفي الوقت نفسه، نحث المجلس على وضع حلول مبتكرة للتعامل مع التهديد الذي تمثله الجهات الفاعلة من غير الدول للعاملين المخلصين في المجال الإنساني الذين نحتفي بهم اليوم. لقد آن الأوان للمجلس ليفعل شيئاً.

السيد الحمود (الأردن): إسمحوا في البداية أن أتقدم بالشكر إلى وفد المملكة المتحدة على تنظيم هذه الجلسة الهامة، وكذلك لنائب الأمين العام للأمم المتحدة السيد يان إلياسون، ولرئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر السيد بيتر مورير ولمدير مكتب التنسيق السيد مسعود كاروخيل على إحاطاتهم الإعلامية القيمة.

يأتي اجتماعنا اليوم متزامنا مع إحياء اليوم العالمي للعمل الإنساني للعام ٢٠١٤، ومع الذكرى السنوية الحادية عشرة للتفجير المروع الذي لحق بمكاتب الأمم المتحدة في بغداد عام ٢٠٠٣، وأودى بحياة موظفي الأمم المتحدة، وهنا نقف مع الجميع تحية واحتراما للعاملين في المجال الإنساني الذين فقدوا أرواحهم أثناء تأديتهم لواجبهم، كما أود أن أعرب عن تقديرنا لكافة العاملين الذي لا يزالون يواجهون الخطر والشدائد من أجل تقديم الإغاثة الإنسانية في مناطق الصراعات كافة.

لقد شهدنا في الآونة الأخيرة تزايدا في معدلات الهجمات المرتكبة ضد موظفي الأمم المتحدة، والأفراد المرتبطين بها، كما لم تعد بعثات حفظ السلام في معزل عن تبعات تزايد وتيرة الصراعات المسلحة وعن الهجمات المتواصلة، وتعرض بعض موظفيها للتهديدات والاختطاف، فضلا عن فرض القيود التي تعيق إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، مما له آثار سلبية على قدرة البعثات على تنفيذ مهامها فيما يخص تلبية احتياجات الضحايا من المدنيين، ولا سيما في الصراعات المسلحة.

إن غياب دور المجتمع الدولي عن مناطق الصراع، يعرض حياة العاملين في المجال الإنساني للخطر، مما يوجب على مجلس الأمن تحمل مسؤولياته في إعادة الأمن والسلم الدوليين إلى مناطق الصراع، والعمل على توفير الوسائل اللازمة في أي ولاية ذات علاقة بالعاملين في المجال الإنساني لتوفير الحماية اللازمة لهؤلاء العاملين، وتأمين الوصول الإنساني للمحتاجين. ويؤدي غياب العاملين عن مناطق النزاع إلى ضعف حماية المدنيين بما يضع أعباء إضافية على ولايات المجلس، وبالتالي

فإن من مصلحة الأمم المتحدة والمجلس العمل على توفير الحماية اللازمة للعاملين في المجال الإنساني، ونؤكد هنا على ضرورة احترام قواعد القانون الدولي الإنساني وتنفيذها، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين الذين يتأثرون بالصراعات وإنهاء معاناتهم، وعلى ضرورة احترام أطراف النزاع لالتزاماتها المترتبة عليهم تجاه العاملين في المجال الإنساني بموجب الاتفاقيات ذات العلاقة، والقواعد العامة للقانون الإنساني الدولي، ويبدو ذلك جليا في ضوء الانتهاكات الجسيمة وواسعة النطاق التي نراها تتكرر سواء في غزة أو سوريا أو العراق، أو السودان ووصولا إلى أفغانستان والصومال ومنطقة البحيرات الكبرى والساحل.

كما يجب علينا التركيز على الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها لتحسين اليوم العالمي للعمل الإنساني وضمان تحقيق أمن وسلامة ذلك العمل.

وعطفا على ما شهدته أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام من تغييرات خاصة في المفاهيم والولايات والمهام، على نحو أسهم في خروجها من نمطها العسكري التقليدي إلى عمليات متعددة الأبعاد، وتنامي دورها في حماية المدنيين، فإن هذا الأمر يستوجب ضرورة تحديد الأدوار بشكل واضح، وأن تتسق تلك الأدوار مع الولايات الخاصة، بحيث تتسم الولايات في البعثات المختلطة بالوضوح، وأن يتم فصل العاملين في المجال العسكري عن المجال الإنساني سواء في إطار الولاية أو في تنفيذها، ولا بد للمجلس، وفي إطار نصوص الميثاق، أن يسهل تعاون البعثات الأممية مع موظفي الإغاثة الإنسانية وأن يشملهم بالحماية اللازمة. ويحتم التصدي للعوامل الكامنة وراء الهجمات على العاملين في المجال الإنساني علينا ضرورة تحليل مسبباتها التي قد تعود إلى صعوبة تعريف الشخص العامل في هذا المجال، من خلال المزج بين الأدوار وارتباط صورة العاملين المختصين في المجال الإنساني في أذهان الفصائل المتحاربة بالقوات العسكرية، خاصة في ظل حاجة التدخلات الإنسانية إلى لوجستيات عسكرية، كما يتعين علينا أن نضاعف من جهودنا لتعزيز الجانب الوقائي عبر تدعيم آليات الإنذار المبكر في بعثات حفظ السلام على نحو يسهم في استباق معالجة الأوضاع الناشئة والاستجابة للاحتياجات الإنسانية والحاجة إلى الحماية، وبصورة فاعلة لمواجهة موجة العنف التي يتعرض لها المدنيون والعاملون في المجال الإنساني في مناطق الأزمات والصراعات.

كما يتعين أيضا أن يلتزم العاملون في المجال الإنساني بالمبادئ الإنسانية الأساسية، ومنها الإنسانية والاستقلالية والحياد وعدم التحيز، على نحو يسهم في إحداث الثقة بهم من جانب أطراف النزاع...

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشجع ممثل الأردن على اختتام ملاحظاته سريعا.

السيد الحمود (الأردن): ... ويسهم في الحيلولة دون الهجوم عليه، وفي النهاية، فإن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الدول، إلا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل تركيزه منصبا على الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها لتحسين الامتثال للقانون الإنساني الدولي، آخذا بعين الاعتبار بعض الضمانات التي تساعد على تقديم الإغاثة الإنسانية.

وفي النهاية، أود التركيز على أن المساءلة هي ركيزة مهمة في حماية عمال الإغاثة، ونؤكد هنا ضرورة قيام المجتمع الدولي بملاحقة مرتكبي الجرائم ضد العاملين سواء في المحاكم الدولية أو الوطنية، أو من خلال الالتزام بالتسليم أو المحاكمة.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إننا نشكر نائب الأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومدير مكتب الاتصال على إحاطاتهم الإعلامية. وتثني شيلي على مبادرة الرئيس لعقد جلسة اليوم، التي نعتبرها حسنة

التوقيت بشكل خاص، لأنها تتزامن مع الاحتفال باليوم العالمي للعمل الإنساني.

إن حماية العاملين في المجال الإنساني في مناطق الصراع مسألة حاسمة تستحق الاهتمام الكامل من جانب مجلس الأمن. وفي الواقع، بعد مرور ١٥ عاما على شروع هذه الهيئة في معالجة هذه المسألة، بينما انتشرت النزاعات المسلحة داخل الدول، كانت هناك أيضا زيادة في عدد الهجمات المتعمدة على العاملين في المجال الإنساني، فضلا عن اختطافهم وحتى الوفاة في المناطق الخطرة المنتشرين فيها. ويشمل ذلك موظفي الأمم المتحدة والوكالات المرتبطة بها والكيانات التابعة لها المشاركة في تقديم المساعدات الإنسانية. ووفقا لتقرير نشرته اليوم قاعدة البيانات الأمنية للعاملين في مجال تقديم المعونة، حصلت زيادة نسبتها ٦٦ في المائة في عدد الضحايا مقارنة بأرقام العام الماضي.

وعلى الدول والجهات الفاعلة من غير الدول أن تمتثل للمعايير الإنسانية الدولية المكرسة في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وبروتوكوليها الإضافيين لعامي ١٩٧٧ و ٢٠٠٥، واتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام ١٩٩٤. ولا بد من كفالة الظروف المؤاتية للوكالات الإنسانية للنهوض بعملها وفقاً للمبادئ الإنسانية.

ونحن ندين بشدة الاعتداءات ضد العاملين في المجال الإنساني، الذين يؤدون مهمة تقديم المساعدة للمدنيين في النزاعات المسلحة، بما في ذلك النساء والأطفال، في ظروف صعبة للغاية. ففي أماكن مثل أفغانستان والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان والسودان والصومال ومالي، ومؤخراً في غزة، وغيرها، يبدو أن الاعتداءات ضد العاملين في المجال الإنساني أصبحت جزءاً من المشهد اليومي. والأفعال من هذا القبيل قد تشكل جرائم حرب، ولا بد من التحقيق مع مرتكبيها ومعاقبتهم منعاً للإفلات من العقاب. ويجب أن تتحمل الحكومة المضيفة المسؤولية الأساسية عن أمن العاملين في المجال الإنساني وحمايتهم وضمان العمليات الوطنية للمساءلة، وحيادية التحقيقات ونزاهة المحاكمات، وتحقيق فعالية الأحكام. وإن لم يكن الحال كذلك، ينبغي اللجوء إلى الهيئات القضائية الدولية التكميلية، كالمحكمة الجنائية الدولية، عند الاقتضاء.

ووضع ولايات لعمليات حفظ السلام يجب أن يكون مؤاتياً للتعامل مع التهديدات لأمن تلك البلدان واستقرارها، بما في ذلك الحماية الواجبة للسكان المدنيين وأولئك الذين يؤدون المهام الإنسانية. ونحن نعتبر ذلك العدد الكبير من ولايات عمليات حفظ السلام التي تحتوي على إشارة صريحة إلى حماية المدنيين تقدماً. ومن المهم للغاية توفير الموارد الضرورية لبعثات حفظ السلام لضمان الامتثال لولاياتها في هذا الصدد. وخلال رحلتنا الأخيرة إلى جنوب السودان، حيث زرنا منطقة ملكال، شهدنا على الطبيعة العمل الحيوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا الصدد.

ختاماً، نود أن نشيد بكل العاملين في المجال الإنساني بالأمم المتحدة ووكالاتها وشركائها المنفذين، الذين يؤدون عملهم في أصعب الظروف، ونحيي ذكرى أولئك الذين فقدوا أرواحهم خلال أداء واجبهم. ونذكر بكل الاحترام والتقدير العمل الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام في العراق، سيرجيو فييرا دي ميلو، الذي سقط ضحية هجوم إرهابي في بغداد عام ٢٠٠٣، جنباً إلى جنب مع ٢١ من موظفي الأمم المتحدة الآخرين. وأخيراً، نذكر على وجه الخصوص ١١ من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الذين فقدوا أرواحهم جراء العمليات العسكرية في قطاع غزة، وننوه ببسالتهم والتزامهم.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد الياسون والسيد موريير والسيد كاروخيل على إحاطاتهم الإعلامية.

في اليوم العالمي للعمل الإنساني، تحيي فرنسا ذكرى موظفي الأمم المتحدة الاثنين والعشرين الذين فقدوا حياتهم خلال الاعتداء على فندق القنال في بغداد في عام ٢٠٠٣. وبعد انقضاء أحد عشر عاماً، للأسف، ما زال هذا النقاش موضوع الساعة، حيث يواجه العاملون في المجال الإنساني عدداً متزايداً من الاعتداءات التي تستهدفهم وبشكل متعمد في البلدان التي يوجدون فيها من أجل إنقاذ الأرواح.

وفرنسا تثني على التزام العاملين في المجال الإنساني، الذين يقدمون المساعدة في ظروف متزايدة الصعوبة، معرضين حياتهم للخطر، وخاصة الموظفين المحليين، فهم الأكثر تضرراً، كما أكد السيد كاروخيل للتو. وفرنسا تأمل أن تجد رسالته صدى في هذه الهيئة، وفي كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لكي يمكننا أن نعمل معاً من أجل توفير حماية أفضل للموظفين المحليين.

لماذا تقع تلك الاعتداءات، مادام العاملون في المجال الإنساني يأتون لإنقاذ الأرواح وحماية السكان وتوفير المأوى للفئات الأضعف؟ سبب ذلك أن استراتيجية الأنظمة القمعية تسعى إلى حرمان السكان في المناطق المتمردة من جميع مقومات البقاء؛ لأن السكان الذين يجري تجويعهم وترويعهم والتخلي عنهم هم أكثر ميلاً لقبول الديكتاتورية؛ كما أن الاعتداء على العاملين في المجال الإنساني هو محاولة لترهيب المجتمع الدولي من أجل قمع السكان بعيداً عن الأنظار مع الإفلات التام من العقاب.

وفي السودان بالأمس وحتى اليوم، تتعرض المنظمات الإنسانية للطرد. وفي سوريا، خاصة في حلب، تعد المستشفيات هي الهدف المفضل للبراميل المتفجرة التي تطلقها قوات النظام. وفي العراق، تبث الدولة الإسلامية الرعب وتهدد العاملين في المجال الإنساني. أما في الصومال، كما في أماكن أخرى، فإن انعدام الأمن يعيق وصول العاملين في المجال الإنساني إلى المحتاجين. ولذلك، لا بد من ضمان متابعة الاعتداءات ضد العاملين في المجال الإنساني في إطار قاعدة للبيانات.

إن الاعتداء على العاملين في المجال الإنساني المنتشرين في حالات النزاع المسلح الدولية جريمة حرب يمكن أن يحال مرتكبوها إلى المحكمة الجنائية الدولية. وبالإضافة إلى القواعد العامة لحماية المدنيين المنطبقة على موظفي المنظمات الإنسانية، بما في ذلك المبادئ الأساسية للتمييز بين المقاتلين والمدنيين، مراعاة الحيطة والتناسب، هناك قواعد محددة للقانون الإنساني الدولي.

ومن مسؤولية مجلس الأمن أن يتصرف من أجل منع مثل هذه الأعمال ووقفها. ويجب تعبئة كل الوسائل المتاحة لدينا، وأن تنص ولايات عمليات حفظ السلام على تهيئة بيئة مؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية. وقد فعلنا ذلك بشكل خاص في حالتي مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. وعلينا أن نستمر في استخدام إمكانية الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، حسب الاقتضاء، مثلما فعلنا في السودان وليبيا، ولكن لم نفعل ذلك بالنسبة لسوريا، للأسف. ولا بد لنا أيضا من فرض جزاءات ضد المسؤولين عن عرقلة وصول المساعدات الإنسانية وعن الاعتداءات المتعمدة ضد العاملين في المجال الإنساني.

أخيراً، لا بد لنا من ضمان المتابعة الفعالة لقراراتنا. وفي هذا الصدد، في ١٤ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، بشأن الوصول الإنساني في سوريا، الذي قررنا من خلاله أنه يتعين على الأطراف أن تتخذ كل الخطوات الضرورية لضمان سلامة وأمن جميع العاملين في المجال الإنساني. وعلى النظام والجماعات المتطرفة في سوريا تنفيذ ذلك القرار فوراً.

ولكل تلك الأسباب، سيدي الرئيس، وكما اقترحتم في مذكرتكم المفاهيمية (S/2014/571، المرفق) سيكون من الأهمية بمكان تحديث القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

أود أن أتوجه بالشكر الحار لنائب الأمين العام يان إلياسون، ورئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية بيتر مورير، ومدير مكتب الاتصال مسعود كاروخيل، على إحاطاتهم الإعلامية القوية اليوم.

قبل أحد عشر عاماً من يومنا هذا، أودى اعتداء بشع على مجمع الأمم المتحدة بحياة ٢٢ من موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم الممثل الخاص للأمين العام، سيرجيو فييرا دي ميلو. وأنا، مع كثيرين آخرين في هذه القاعة، أحيينا ذكراهم في احتفال مهيب جرى في الطابق السفلي صباح اليوم.

ومن المروع أنه بعد ١١ سنة، لا تزال الاعتداءات ضد العاملين في المجال الإنساني مستمرة. بل إن المشكلة تزداد سوءاً، بعد أن سجل عام ٢٠١٣ رقماً قياسياً في عدد الاعتداءات ضد عمال الإغاثة – بزيادة بلغت نسبتها ٦٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢. وها هو عام ٢٠١٤ في طريقه لتجاوز حتى ذلك العدد. لقد قتل ٧٩ من عمال الإغاثة هذا العام بالفعل، أي أكثر ممن قتلوا في ٢٠١٢ بكامله. ولا يمكن تجاهل القضية. وهذا هو السبب الذي حدا بالمملكة المتحدة إلى ترتيب جلسة الإحاطة لمجلس الأمن اليوم.

لقد زار المجلس للتو الصومال وجنوب السودان، وهما من البلدان الخمس الأكثر تضرراً بالاعتداءات ضد عمال الإغاثة في العالم. تلك الاعتداءات تشكل جريمة حرب بالضبط من نوع الجرائم التي عهدنا بنظرها للمحكمة الجنائية الدولية، كما سمعنا في لاهاي في الأسبوع الماضي.

وفي جميع أنحاء العالم، يؤدي عمال الإغاثة عملهم في بيئات خطيرة بشكل لم يسبق له مثيل. وأربعة من البلدان الخمسة الأكثر تضرراً بالاعتداءات، أي أفغانستان وجنوب السودان والسودان، بما في ذلك دارفور، وسوريا، مدرجة في جدول أعمال المجلس. وعمال الإغاثة يواجهون تهديدات لا سابق لها. وتزايد النزاعات غير المتناظرة وعدد الجهات الفاعلة من غير الدول يشكل تحديات جديدة. وفي واقع الأمر، يُنظر إلى العاملين في المجال الإنساني على أنهم أهداف سهلة. تلك إهانة أخلاقية وغير مقبولة على الإطلاق.

ومع الطلب المتزايد على الأمم المتحدة للعمل في حالات غير آمنة بشكل متزايد، من الواضح أن العاملين في المجال الإنساني سيبقون في خط النار. أحيي شجاعة العاملين في المجال الإنساني من موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين والوطنيين، الذين يجازفون بحياتهم من أجل وصول المساعدات إلى المحتاجين.

واليوم، أعلنت المملكة المتحدة عن مبلغ إضافي قدره ١,٥ مليون دولار لتمويل حماية العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك دعم سلامة مكاتب المنظمات غير الحكومية في أفغانستان وسوريا والعراق وليبيا. ويثير تزايد عدم احترام القانون الإنساني الدولي في هذه البيئات القلق بشكل خاص. وكما ذكرت وكيلة الأمين العام، فاليري أموس، للمجلس مرارا وتكرارا، فإن للحروب قواعدها أيضا. وتلحق الهجمات التي تشن على العاملين في المجال الإنساني ومركباتهم ومؤنهم ومرافقهم الضرر بسلامة وأمن هؤلاء العاملين وصحتهم النفسية، علاوة على الإضرار بقدرتهم على الوصول إلى المحتاجين. ويجب على المجتمع الدولي العمل معا لضمان المزيد من الامتثال للقانون الإنساني الدولي ومساءلة منتهكيه.

وعلى نحو ما ذكّرنا بقوة السيد كاروخيل، هذا الصباح، فإن من الأهمية بمكان أن ندرك أن الغالبية العظمى من تلك

الهجمات – نسبة ٨٠ في المائة منها – موجهة ضد الموظفين الوطنيين المعينين محليا.

وقد سمعنا منه على نحو مباشر عن أثر انعدام الأمن على الخطوط الأمامية للعمليات الإنسانية الجارية في أفغانستان. غير أن هذا النمط نفسه ما زال يتكرر في أماكن أخرى. فقد شهدنا في الآونة الأخيرة في بونج في جنوب السودان، شن الهجمات ذات الدوافع العرقية المميتة على العاملين في مجال تقديم المعونة من جنوب السودان. ولن يؤدي التحول نحو إدارة المخاطر عن طريق استخدام الموظفين المحليين لتقديم المعونة إلا إلى تعريض المزيد من أولئك الموظفين لخطر الهجوم.

وإزاء ذلك التدهور المريع، فإن من واجب المجلس أن يتخذ الإجراءات اللازمة. وكما ذكر زملائي، فإن هناك العديد من الأدوات المتاحة لنا. فهناك الإدانة على سبيل المثال. ويشكّل بيان المجلس المتعلق بقتل العاملين في مجال تقديم المعونة في جنوب السودان خطوة تلقى منا الترحيب، لأنه أسهم في زيادة الوعي بذلك الهجوم. وهناك العمل المباشر أيضا. وقد أثرنا الهجوم الذي وقع في بونج بصورة مباشرة مع الرئيس كير في الأسبوع الماضي، ودعوناه إلى شجب تلك الهجمات بوضوح بصرف النظر عن مرتكبيها. وينبغي أن نستخدم دورنا التشريعي كي نكفل توفر الولايات والمعدات اللازمة التي تمكن عمليات حفظ السلام من تهيئة ظروف آمنة لتقديم المعونة دون عوائق وعلى وجه السرعة. وإن للبعثات السياسية الخاصة أيضا دورا رئيسيا لتضطلع به في تعزيز المؤسسات اللازمة لكفالة المساءلة عن الهجمات. وينبغي أيضا – في حالة السلوك المتكرر – النظر في فرض الجزاءات، بما في ذلك ضد الجهات الفاعلة من غير الدول.

وقبل أحد عشر عاما، اتخذت إرادة المجلس على اتخاذ القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) في أعقاب الهجوم على مجمع الأمم المتحدة في بغداد. وعقب الإحاطة الإعلامية اليوم، فإن هناك سببا وجيها لأن يجدد مجلس الأمن عزمه على العمل. وعليه، فإنه يجب أن نقترح مشروع قرار جديد بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يحسّن حماية العاملين في المجال الإنساني. وقد حان الوقت لأن يُسمع صوت المجلس مرة أخرى في هذا الصدد.

أستأنف الآن مَهامِّي بصفتي رئيسا للمجلس.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.